أساليب التعجب في اللغة العربية

دكتور
صلاح عبد العزيز علي السيد
الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية
بالمنصـــورة

الطبعـــة الأولى

١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م

مطبعة ومكتبة الرضا بطلخا ت ٢٢٦٥٦٢

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، محمد المبعوث رحمـــة للعالمين ، عليه وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعـــد :

فلقد نظرت بعين فاحصة إلى دقة هذه اللغة، وروعة تراكيبها واختيارها الأسلوب المناسب للمعنى فى تناسق تام ، وتساوق عجيب ، فأحببت أن أتابع تعبير العرب عن المعنى ، مرة باللفظ حرفا كالشرط ، واسما كالإشارة ، وصيغة كالتعجب والمدح والذم ، فلما وجدت أن كتب النحاة قد فرقت أساليبه فى أبواب كثيرة ، مما يضيع الفائدة المرجوة لطالب العربية ، وبخاصة أن الزمن الذى نعيش فيه لا يتحمل التطويل والتجزئة والتفريق .

فأردت أن أجمع ما تفرق ، وأذلل صعبه ، بعد معالجتى الميدانية لهـــذه الأساليب ، واخترت منها : أسلوب التعجب عند العرب ، لما فيه من دقة التركيب والمعنى المناسب ، مستعينا فى ذلك بالأساليب الواردة عن العرب .

وقد أوردت أقسامها الأربعة فى موضع واحد لتتم الفائدة ويحسن النفع كما أننى تركت مالا فائدة فيه فى هذا الموضوع للأسلوب التعبيرى ، وقسمت هذا البحث فى هذه الخطوط العريضة ، وجعلته فصولا خمسة تسبقها مقدمة وتردف بخاتمة .

وإليك بيانها :

أولا - المقـــدمة : وفيها تحدثت عن أسباب اختيارى للموضوع ، ومعنى التعجب وأقسامه .

ثانياً - الفصل الأول : وتكلمت فيه عن صيغة « ما أفعـــله » وصياغتها وشروطها .

ثالثاً - الفصل الثانى : وفيه بحثت الصيغة الثانية « أفعل به » .

رابعاً - الفصل الثالث : وعالجت فيه الصيغة الثالثة « فعل » بالتحويل إليها .

خامساً - الفصل الرابع : وذكرت فيه الصيغة الرابعة « أفعل » التى للتفضيل .

سادساً - الفصل الخامس : وفيه بحثت عمل اسم التفضيل .

سابعاً - الخاتمة : وقد سجلت فيها ماتوصلت إليه من نتائج هذا البحث .

ويعلم الله كم عانيت فى إعداد هـــذا البحث ، وإظهاره بالمظهر اللائق به احتساباً لله ، وخدمة للغة فإن أكن وفقت فهذا من فضل الله ، وإن تكن الأخرى فحسبى أنى بذلت الجهد والطاقة ، وأرجو أن يكون إضافة للبحث العلمى الجامعى الهادف ، والله هو الموفق ، والهادى إلى مافيه الخير والرشاد .

المنصورة فى { صفر سنة ١٤١٢ هـ
سبتمبر سنة ١٩٩١م }

دكتور

صلاح عبد العزيز على السيد
الأستاذ المساعد فى كلية اللغة العربية
بالمنصـــورة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــدمة

إن الدارس لأساليب العرب ، الممعن النظر فيها يرى أنهم يعنون باللفظ والتركيب عنايتهم بالمعنى ، بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر ، وتجد بينهما تناسباً ، فلا تشعر بينهما بالجفوة والبعد أو القلق ، وإنما يكون بينهما التعانق والاتساق ، فاللفظ مع المعنى غير مضطرب ، ولا يتباعـــد ، فالمعنى الجيد مع التركيب العذب ، أو اللفظ الرشيق المناسب ، والعكس سليم .

فالعرب يرون أن المعنى هو الهدف ، واللفظ هو الوسيلة ، ومن جودة المعنى وشرفه ، دقة التركيب وروعة صياغته .

والعرب أحفل الناس بلغتهم ، بجمل ألفاظها ، وتحسن أداء تراكيبهـا ، عنايتهم بالمعانى التى تحملها واهتماما بالأسرار والإيحاءات التى تطلبها .

وقد أشاع بعض المتسرعين غير الفاقهين لأسرار العربية فى عجل وسرف أن العرب يعنون بالألفاظ تدبيجا ووشيا بدون أن تحمل من المعانى والمطالب للحياة مايتساوى مع هذا الجهد اللفظى والعنت فى النطق .

وهذا حكم ناشىء عن الجهالة والفهم السقيم لتراث العربية الخالد ، فإن كل معنى عند العرب له لفظه أو تركيبه المناسب فى غير قلق ولا تنافر ولا غرابة إذ اللغة التى وسعت كتاب الله عز وجل لفظـاً وحكمة وأمراً ونهياً ، وعلمـاً وخلقـاً ، وموعظة وأدباً ، ولا يمكن أن تكون بلا أسرار دقيقـة لتراكيب

مناسبة بحيث تحس روعة الاختيار ، وجمال التناسق والاتساق .

ولكن العيب أن بعض مدعى العربية ، يهرف بما لا يعرف ويحكم الهوى الشخصى فى أحكام ساذجة بعيدة عن النصفة والحياد .

كما يقول الشاعر المنصف :

وكم عائب قولا صحيحاً * وآفته من الفهم السقيم

تطاول هؤلاء على النحاة واتهموهم بخلق التراكيب المصنوعة وابتداع أحكام للغة ما عرفها أصحابها من العرب ، ولا تصوروها ، وإنما هى من خيال النحاة وبدعهم ترويجا لتجارتهم حتى لا تبور ، وأنهم عقدوا كلام العرب البسيط مما يشرد طالب العربية ويمنعه عن التحصيل وانتحاء سمت كلام العرب وهى دعوى كاذبة بعيدة عن الحق .

فالنحويون هم أحفل الناس بلغة العرب ، وأقدرهم على الغوص فى معرفة أسرارها وما قصرت دراستهم - كما يدعى هؤلاء - على الشكل فقط أو الاهتمام باللفظ ، وإنما عنوا بالمعانى أيضا ، لأنها هى المخدوم ، واللفظ هو الخادم .

لذلك اهتموا بالشاهد العربى باعتباره الحكومة ، والفيصل فى هذه القضية فهم يهتمون بالمعنى اهتمامهم باللفظ ، ولا أدل على ذلك من أن سيبويه - رحمه الله - فى الكتاب قد عقد بابا سماه « هذا باب اللفظ للمعانى » ردا على هذه الفرية حيث قال (١) :

« اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين . . فاختلاف

---

١) الكتاب جـ ١ ص ٢٤ هارون .

اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو : جلس ، ذهب ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو : ذهب وانطلق ، واختلاف اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة ، وأشباه ذلك كثير » ا. هـ

فانظر إلى هذا النص لترى أن العرب قد راعت اختلاف اللفظ لاختلاف المعنى ونجد المعنى عندهم قد عبر عنه بألفاظ مختلفة ، وهو ما يسمى بالترادف كما يظهر فيه الدقة الرائعة فى حس العرب الفطرى . فاللفظ قد يتحد والخلاف فى الحركة فيؤدى ذلك إلى اختلاف المعنى مثل الفعل : وجد « بكسر العين » ووجد « بفتح العين ، مما يدل على اهتمام العرب بالمعنى .

ومما يدل دلالة قاطعة على اهتمام العرب بالمعنى قدر اهتمامهم باللفظ أن سيبويه قد عقد بابا أوضح فيه أن شرف اللفظ ، إنما يكون بصحة المعنى لا بمجرد التركيب اللفظى ، واسمع إليه فى الكتاب يقول (١) :

« هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة »

فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب ، فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس ، وسآتيك غدا ، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره ، فتقول : أتيتك غدا ، وسآتيك أمس وأما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ونحوه ، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ فى غير موضعه نحو قولك : قد زيداً رأيت

١) الكتاب جـ ١ ص ٢٥ هارون .

وكى زيداً يأتيك ، وأشباه هذا . وأما المحـــال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس » ا . هـ

فقل لى بربك هل ترك العرب والنحاة العناية بالمعنى أو اللفظ أم اهتموا بالاثنين معاً من أجل استقامة الكلام ودقة بيـانه وتحقيق الفائدة منه .

- ولقد صدق أبو الفتح ابن جنى فى كتابه « الخصائص » حينما عقد بابا ممتازا للرد على أمثال هؤلاء وترهاتهم عن العرب حيث يقول (١) :

« باب فى الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعانى »

اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية وأكرمها وأعلاها وأنزهها وإذا تأملته عرفت منه ، وبه ما يؤنقك ويذهب فى الاستحسان له كل مذهب بك . وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب أخـــرى وبالأسجاع التى تلتزمها وتتكلف استمرارها فإن المعانى أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدراً فى نفوسها » .

فأول ذلك عنايتها بألفاظها فإنها كانت عنوان معانيها وطريقا إلى إظهار أغراضها ومراميها . أصلحوها ورتبوها وبالغوا فى تحبيرها وتحسينها ليكون ذلك أوقع لهـا فى السمع وأذهب بها فى الدلالة على القصد » .

ثم يقول (٢) بعد ذلك فى هذا الفصل الممتع بعـــد عرض أمثلة للعناية باللفظ والمعنى « فكأن العرب إنمـا تحلى ألفاظها وتدبجها وتشيها وتزخرفهـا

---

١) الخصائص ١ / ٢١٥ .

٢) رواه أحمد فى مسنده وأبو داود قال شارح الجامع الصغير واسناده صحيح.

عناية بالمعانى التى وراءها وتوصلا بها إلى إدراك مطالبها وقد قال رسول الله ﷺ (١) : « إن من الشعر لحكما . وإن من البيان لسحرا » فإذا كان رسول ﷺ يعتقد هذا فى ألفاظ هؤلاء القوم التى جعلت مصايد وأشراكا للقلوب وسببا وسلما إلى تحصيل المطلوب . عرف بذلك أن الألفاظ خـــدم للمعانى والمخدوم - لاشك - أشرف من الخادم » ا . هـ

ثم ضرب مثالا لذلك حتى يتم به التوضيح تماما للموضوع فيقول (٢) : وبدك على تمكن المعنى فى أنفسهم وتقدمته للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى فى أول الكلمة . وذلك لقوة العنـاية به فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم . وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة فى أول الفعل اذكن دلائل على الفاعلين : من هم . ماهم . وكم عدتهم نحو : أفعل . ونفعل . وتفعل . ويفعل .

ثم يرد على هؤلاء وغيرهم من قصار النظر بقوله (٣) « واعلم فيما بعد أننى على تقـادم الوقت دائم التنقير والبحث فى هـذا الموضع فأجـــد الدواعى والخوالج قوية التجاذب لى مختلفة جهات التغول على فكرى . وذلك أنى إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة . الكريمة اللطيفة . وجدت فيها من الحـــكمة والدقة والإرهـاف والرقة ماعلك على جانب الفكر حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر » ا . هـ

وإذا ثبت بعد هذا العرض المركز أن العرب وعلى طريقهم النحاة يعنون

---

١) الخصائص ١ / ٢٢٠ ٢) المصدر السابق ١ / ٢٢٤ ، ٢٢٥

٣) جـ ١ ص ٤٧ .

باللفظ عنايتهم بالمعنى ولا يأتى عنهم لفظ أو تركيب عبثا بلا هـــدف ، كلا ولكنها اللغة الشريفة الدقيقة اللطيفة - كما يقول ابن جنى - والى تضع كل تركيب فى مكانه المناسب فى دقة وبراعة ، فمن ذلك تعبير العرب عن المعانى التى تجول فى الذهن أو تنتشر فى مناحى الحياة ، فقد اختارت العرب للتعبير عن هذه المعانى حروفا لها مثل : حروف الشرط والاستفهام أو أسماء مثل : الظرف والاشارة والتفضيل أو أفعالا مثل : التعجب ، المدح والذم .

ومن المعلوم أن المعانى تعبر عنها حروفها ، ولكن العرب أنابت عنها بعض الأسماء والأفعال وهى لغتهم يتصرفون فيها كما يشاءون ، ونحن المولدين نسير على نهجهم ، نتبع ولا نبتدع ، لأن قانون اللغة قانون جبرى ملتزم لاحياد عنه ولا خروج .

وقد رأيت من خلال عملى الميدانى فى التدريس أن النحاة - جزاهم الله خير الجزاء - قد أكثروا الحديث على أسلوب التعجب والتفضيل ، وشتتوا موضوعاتهما وأدخلوا جزءا منه فى أفعال المدح والذم ألا وهو تحويل الفعل الثلاثى إلى صيغة « فعل » بضم العين مما يتعب الطالب ويشتت فكره ويصرفه عن التحصيل الجدى المثمر ، ولا يقدر بذلك أن يحيط بالموضوع إحاطة كاملة فضلا عن أن النحاة قد أطالوا فى بعض مسائل هذا الباب وهى لاتفيد طلاب العربية الآن ، مثل مسألة الكحل ونحوها .

فأحببت أن أجمع شتات هذه الموضوعات ، وأن ألم ماتفرق منها فى إيجاز مفيد بعيد عن الاطناب الممل حتى تعم الفائدة ، ويحدث الأثر المرجو لدارسى

العربية فأقول - وبالله التوفيق - معنى التعجب :

إن الناظر فى كتب اللغة مثل لسان العرب (١) فنراه يقول : العجب والعجب إنكار ما يرد عليك لقلة اعتياده ، وقد عجب منه يعجب عجبا ، وتعجب واستعجب ، وفى النوادر تعجبنى فلان وتفتنى أى يصبينى ، والاسم العجيبة والأعجوبة . وينقل عن ابن الأعرابى قوله : العجب النظر الى شيء غير مألوف ولا معتاد .

وقال تعالى : وإن تعجب فعجب قولهم (٢) الخطاب للنبي ﷺ : أى هذا موضع عجب حيث أنكروا البعث ، والآدمى يتعجب من الشيء إذا أعظم موقعه عنده ، وخفى عليه سببه .

والتعجب (٣) : أن ترى الشيء يعجبك تظن أنك لم تر مثله . وقولهم : لله زيد كأنه جاء به الله من أمر عجيب ، وكذلك قولهم : لله دره أى جاء الله بدره من أمر عجيب لكثرته ، وفى أساس البلاغة (٤) : قصة عجب ، وأبو العجب الشعوذى وكل من يأتى بالأعاجيب والاستعجاب : فرط التعجب .

وعلى ذلك فالتعجب هو الشيء العجيب المدهش ، المجهول سببه :

أما معناه فى اصطلاح النحاة فإليك تعريفه عندهم :

أولا : عرفه الرضى بقوله (٥) « التعجب فعل وضع لانشاء التعجب وهو

---

١) مادة « عجب » ص ٢٨١١ ٢) الرعد ٥

٣) لسان العرب « عجب » ص ٢٨١٣ ٤) مادة « عجب » ص ٦١٤

٥) شرح الكافية ج ٢ ص ٣٠٧

انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه ، ولهـــذا قيل : إذا ظهر السبب بطل العجب ، ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة ، إذ لا يخفى عليه شيء .

كما عرفه المبرد فى المقتضب بقوله (١) :

« فعل التعجب وهو غير منصرف لأنه وقع لمعنى . وكل شيء دخله معنى من غير أصله على لفظ . فهو يلزم ذلك اللفظ لذلك المعنى وهو قولك : ما أحسن زيدا وما أظرف أخاك .

وقد حدده ابن يعيش(٢) : بأنه معنى يحصل عند التعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل فى العادة وجود مثله . وذلك المعنى كالدهش والحيرة مثال ذلك أنا لو رأينا طائرا يطير لم نتعجب منـه لجرى العادة بذلك . ولو طار غير ذى جناح لوقع التعجب منه لأنه خرج عن العادة وخفى سبب الطيران .

كما عرفه الشيخ الأشمونى بقوله : بأنه استعظام فعل فاعل ظاهر المزية وقد حده الدمامينى بحد الرضى السابق . كما نقل عنه فى حاشيته الصبان(٣) ووضح معناه ابن الخشاب فى المرتجل بقوله (٤) :

« التعجب معنى من المعانى التى تعرض فى النفوس ويكون مما خفى سببه والتعجب مما ندر من الأحكام ولم تعرف علته والمثال فى ذلك قول الله سبحانه « فبشرناها باسحاق ومن وراء اسحاق يعقوب (٥) » لما اجتمع الشرطان للمرأة تعجبت . وهو وجود الولد عـــلى الكبر الذى يقع اليأس من الولد فى مثله

---

١) جـ ٢ ص ١٩٠ بتصرف　　٢) شرح المفصل ٧ / ١٤٢

٣) شرح الأشمونى ٣ / ١٣　　٤) جـ ٣ ص ١٣　　٥) ص ١٤٠

وهو كبرها ، وكبر بعلها وذلك حكم نادر ، وجهل السبب وهو قدرة الله تعالى وخرقة العادات للأنبياء إذ كان زمنها زمن نبوة ، تخرق فى مثله العادات فأبطل الله عز وجل عجبها بأن أعلمها السبب فى الآية الأخرى وهو قوله : « قالوا أتعجبين من أمر الله رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت (١) » .

وهو شرح جيد ، وتعليل مناسب للمقصود من هذا الباب وهو تعريف من جهة اللغة ، وعرفه النحاة المحدثون بما عرفه العلماء السابقون فقال صاحب النحو الوافى (٢) : التعجب شعور داخلى تنفعل به النفس حين يستعظم أمراً نادراً أو لامثيل له مجهول الحقيقة أو خفى السبب ، ولا يتحقق التعجب إلا باجتماع هذه الأشياء كلها حتى يستوى على سوقه :

ومن هذا العرض لتعريفات العلماء للتعجب - أستطيع أن استخلص حقيقته : بأنه : اندهاش المرء من أمر عظيم لايعرف سببه أو حدث نادر فى العادة ، فينفعل الانسان به لجهله السبب ويزول هذا الدهش وتلك الحيرة إذا عرف السبب . ولذلك جاء فى المثل : « إذا عرف السبب بطل العجب » ويترتب على بيان هذه الحقيقة أمور :

أولا : التعجب من الانسان لأمر نادر ، أو فائق فى بابه عظما أو قبحا .

ثانياً : الله عز وجل يعلم جميع الأسرار ، ولا تخفى عليه خافية فلا يأتى تعجب منه لعلمه بكل شىء ولا تعجب أيضا من صفاته تعالى قياساً فلا يقال : ما أعظم الله ، لأنها لاتقبل الزيادة ، وتقتضى(٣) ظاهرها أن المعنى شىء عظم أعظم الله

---

١) هود ٧٢   ٢) ج ٣ ص ٢٧٥   ٣) التصريح ٢ / ٨٦

أي جعله عظيما ، وبعض العلماء أجاز ذلك - وسأفصل ذلك قريبا -

ثالثاً : موقف العلماء من الوارد في ذلك مثل قوله تعالى : « بل عجبت ويسخرون (١) » في قراءة من ضم تاء « عجبت » ، وقوله تعالى : « فما أصبرهم على النار (٢) » ، وقول الحق سبحانه « أسمع بهم وأبصر (٣) » .

وقد اختلف علماء النحو في توجيه هذه الآيات ، لأن العجب لا يتأتى من الله تعالى ، وفي ذلك يقول المبرد في المقتضب(٤) : ولا يقال الله - عز وجل - تعجب ولكنه خرج على كلام العباد ، أي هؤلاء ممن يجب أن يقال : ما أسمعهم وأبصرهم في ذلك الوقت مثل : « فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى (٥) » .

فالترجي لهما ، وقوله تعالى : « فما أصبرهم على النار » .

ويعلل سيبويه (٦) الترجي بقوله : « فالعلم قد أوتي من وراء مايكون ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم وليس لهما أكثر من ذا مالم يعلما ، ومثله « قاتلهم الله » فإنما أجرى هذا على كلام العباد ، وبه أنزل القرآن » فالكلام مراعى فيه مقصد البشر في حديثهم وطرائق كلامهم .

ثم يتحدث المبرد عن الآية (٧) « فما أصبرهم على النار » بوجه آخر غير الذي ذكره من أن التعجب فيها على لغة البشر ، فيقول عنها : فليس من هذا

---

١) الصفات ١٢ ٢) البقرة ١٧٥ ٣) مريم ٣٨

٤) ج ٤ ص ١٨٣ ٥) طـه ٤٤

٦) الكتاب ج ١ ص١٣٢١ هارون ٧) المقتضب ٤ / ١٨٣

ولكنه - والله أعلم - التقرير والتوبيخ . وتقديره : أي شيء أصبرهم على النار أي دعاهم إليها واضطرهم إليها ، كما تقول : صبرت زيدا على القتل . . فهذا مجازه ولا يقال لله عز وجل ، لأنه إنما يعجب من يرد عليه مالا يعلمه ، ولا يقدره ، فيتعجب كيف وقع مثله ، وعلام الغيوب يجل عن هذا » .

وقال أبو حيان في البحر المحيط (١) تعليقا على الآية السابقة بما نصه :

« وذهب معمر بن المثنى والمبرد إلى أن « ما » استفهامية لا تعجبية ، وهو استفهام على معنى التوبيخ لهم ، أي شيء صبرهم على النار حتى تركوا الحق ، واتبعوا الباطل ، وهو قول ابن عباس والذي يقال : صبره ، وأصبره بمعنى أي جعله يصبر ، إلا أن : اصبر هنا بمعنى : حبس ، واضطر ، فيكون أفعل بمعنى فعل خلافا للمبرد الذي زعم أن : اصبر بمعنى : صبر ، ولا نعرف ذلك في اللغة إنما تكون الهمزة للنقل أي يجعل ذا صبر ، وما انطبق على آية البقرة ينطبق على آية مريم « أسمع بهم وأبصر (٢) » .

وأما قوله تعالى : « بل عجبت ويسخرون (٣) » فيقول عنها ابن يعيش :

« لا يصح التعجب من القدير سبحانه لأنه عالم لا يخفى عليه شيء ، فأما قراءة من قرأ « بل عجبت » بضم التاء . فتأوله على رد الضمير إلى النبي ﷺ ، أي قل بل عجبت ويسخرون أو أنه أخرج مخرج العادة في استعمال المخلوقين تعظيما لأمره وتفخيما له » .

---

(١) ١ / ٤٩٥ وانظر الكافية ٢ / ٢٨٦ (٢) مريم ٣٨

(٣) الصفات ١٢ .

رابعاً : التعجب من صفات الله تعالى :

اختلف العلماء فى جواز التعجب من صفات الله عز وجل ، فذهب بعضهم إلى عدم الجواز فلا يقال : ما أعلم الله ، لأنها لاتقبل الزيادة ، وحكموا على ماورد من قول العرب ، ما أعظم الله ، وما أقدره ، وما أجله . بالشذوذ وأنه يحفظ ولا يقاس عليه ، ولكن أكثرية العلماء أجازوا ذلك (١) وعندهم أن معنى ماسبق أنه فى غاية العظمة والقدرة ، وأن عظمته مما تحار فيه العقول ، والقصد الثناء عليه بذلك .

كما أجاز التعجب منها العلامة رضى الدين حيث قال : « معنى ما أحسن زيدا فى الأصل شيء من الأشياء جعل زيدا حسنا ، ثم نقل إلى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو : « ما أقدر الله وما أعلمه » .

ولقد أول البصريون أمثال ذلك : بأن معنى « ما أعظم الله » شيء وصفه بالعظمة كما نقول : عظمت عظيما ، وكبدت كبيرا ، والشيء إما من يعظمه من عباده أو مايدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى ، أى أنه أعظم لذاته لا لشيء جعله عظيما ، وقيل : هو إخبار بإنه فى غاية العظمة .

وقد علق ابن حجر على ذلك بقوله : إنه على القول الأول بأوجهه الثلاثة باق على حقيقته من التعجب ، وعلى الثانى مجاز فى الإخبار » .

قال العلامة الصبان (٢) : معلقا على جواز التعجب من صفات الله « ويكفى فى

١) انظر الصبان ٢/١٣ والتصريح جـ ٢ ص ٨٦ ٢) حاشيته جـ ٣ ص ١٣

وجود شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلم ، ومطلق القدرة ، ومطلق العظمة مثلا مما يقبل الزيادة ، إن لم يقبلها خصوص علمه ، وقدرته وعظمته » .

ويقول المبرد فى المقتضب (١) : « قولك : ما أعظم الله يافتى ، وما أكبر الله ، قيل له : التقدير على ما وصفت لك . والمعنى : شىء عظم الله يافتى ، وذلك الشىء « الناس » الذين يصفونه بالعظمة كقولك : كبرت كبيرا ، وعظمت عظيما ، وليس شىء يخبر به عن الله — عز وجل — الا على خلاف ماتخبر به عن غيره فى المعنى ، وجنس الفعل واحد فى الإعمال ، فمن ذلك ما أذكره لك ليدل على سائره — إن شاء الله — وهو نحو قولك : رحم الله الناس ، ورحم زيد عمرا . فالرحمة من « زيد » رقة وتحنن ، والله عز وجل يجل عنها ، وكذلك علم الله — وهو العالم بنفسه ، وتقول : علم زيد علما ، وإنما ذلك علم جعل فيه وأدب اكتسبه ، وكذلك جميع ماتخبر به ، وإذا كان « زيد » مفعولا قلت : لقيت زيدا ، ورأيت عمرا ، وتقول : ذكرت الله . فإنما تعنى أن ذكرك كان لهذا الاسم ، وكذلك دعوت الله فخارج الأفعال واحدة فى الأعمال والمعانى تختلف ، فعلى هذا يجرى التقدير فيما ذكرت لك » ا . هـ .

وأرى :

أن المبرد — رحمه الله — قد أنهى القضية ، وعرضها عرضا جيدا ، وأيدها بالدلائل القوية ، بما يدل على جواز التعجب من صفات الله تعالى بالمعنى الذى يناسب عظمة الله ، وكما له المطلق على لسان البشر ، وهذا منحى البصريين فى

---

١) ج ٤ ص ١٧ .

هذه القضية خلافا للكوفيين الذين منعوا التعجب منها لما يترتب عليه من محظور وهو شيء جعل الله عظيما ، والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل ، وهذا تعسف في التقدير ، وإنما الله عظيم بذاته ، والعباد يعظمونه لجلاله وكماله ، وهذا هو الواقع ، قال الله تعالى : ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها (١) »

أقسام التعجب :

الأساليب الواردة التي تفيد التعجب كثيرة ، حفلت بها آيات القرآن الكريم ، وأحاديث الرسول العظيم ، وكلام العرب شعرهم ونثرهم ، وقد سيقت لأجل التعبير عن الدهش والحيرة في الشيء الذي زاد في بابه ، ولم يعرف سببه وقد يأتي مع التعجب المدح والذم كتحويلهم الفعل الثلاثي إلى « فعل » بضم العين ، والتعجب قد ورد على صورتين :

أولا : صورة مختلفة الأساليب :

وقد وردت سماعا عن العرب ، متعددة التراكيب تفهم من المقام وفحوى الكلام وتدل على التعجب والاندهاش وهي رفيعة القدر من البلاغة والصرت العذب في الأداء ، وهي كثيرة كقوله تعالى : « الحاقة ما الحاقة (٢) » وقوله « عم يتساءلون ؟ (٣) » وقوله عز وجل : « لأي يوم أجلت ؟ (٤) » وقوله سبحانه : « كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم (٥) » ومن الحديث الشريف مثل : « سبحان الله إن المؤمن لا ينجس حيا ، ولا ميتا (٦) » .

---

١) الأعراف ١٨٠ ٢) الحاقة الآية الأولى ٣) النبأ الأولى

٤) المرسلات ١٢ ٥) البقرة ٢٨ ٦) البخاري باب الغسل ١/١٦٤

ومن الشعر العربي قول الشاعر :

بانت لتحزننا عفاره * ياليت عينها لنا وفاها (١)

وقول الآخـــر :

واهاً لسلمى ثم واهاً واهاً * ياليت عيناها لنا وفاهاً (٢)

قال السيوطي في الهمع (٣) :

« من مفهم التعجب الذي لايبوب له في النحو . . من ذلك : لا إله الا الله سبحان الله من هو ؟ أو رجلا ، ويله رجلا ، وكفاك به رجلا ، وكالليلة قمرا وكما وصلفا ، أي مارأيت أخ ، وياللماء ، ياللدواهي ، ياحسنة رجـــلا ياطيبها من ليلة ، لله لا يؤخر الأجل » .

وهي أمثلة تحفظ ولايقاس عليها ، لأنها بلا ضابط يحصرها أو يحدد صوغها .

ثانيـاً : صورة محددة مضبوطة :

وهي التي ترد على صيغ محددة ، وهي المبوب لها في كتب النحو ، ويصاغ على نهجها أمثلة يقصد بها التعجب ، ويلتزم فيهـا صورة التركيب الوارد عن العرب وهي صيغتا : ما أفعله ، وأفعل به . ويقاس عليها الأفعال التي يراد بها

---

١) البيت من مجزوء الكامل المرفل وانظر الأشموني ٣ / ١٧ وهو للأعشى في ديوانه ١١١ وفي الخزانة ١ / ٥٨٧ وابن يعيش ٣ / ٢٢ ومعجم الشواهد ١ / ١٤٥ .

٢) البيت لأبي النجم من الرجز وانظر الاشموني ٣ / ١٧ ، ١٩٨ والتصريح ٢ / ٩٧ وابن يعيش ٤ / ٧٢ والمغني ٣٦٩ (٢٦٦) والعيني ٤ / ٣١١ .

٣) ٢ / ٩٢

- إنشاء صيغة التعجب نحو : ما أحسن العلم ، وأحسن بالخلق .

وهذا التركيب لا يقصد به الإخبار حتى يحتمل الصدق والكذب ولكنه خرج عن هذا القصد إلى إنشاء التعجب ، واغمى منه معنى الإخبار بدلالته الجديدة ، وهو تضمنه معنى التعجب ، والمقتضى خفاء السبب ، وابهام المقصود من التركيب ، فهو خبر قصد به الانشاء .

وصيغة « أفعل به » فى الحقيقة فعل ماض جاء على صورة الأمر ، لقصد التعجب .

قال ابن الخشاب فى المرتجل (١) :

« صيغة أفعل ، ويدلك على أنه ليس بحقيقة أمر احتمال الكلام التصديق والتكذيب كما يحتمله الإخبار ، وتعرى الفعل من ضمير يحتمله ضمائر المأمورين ولهذا خاطبت الاثنين والجماعة من الذكور بما تخاطب به الواحد المذكر فقلت يازيد أحسن بعمرو ، يازيدون ، ياهند ، ياهندان ، ياهندات أحسن بعمرو ولم نقل أحسني ، ولا أحسنا ، ولا حسنوا ، ولا أحسن كما تقول ذلك فى الأمر على الحقيقة ، لأن هذا ليس بأمر فى المعنى ، وإن كان بلفظ الأمر ، فأنت فى قولك : أحسن بعمرو ، مخبر لا آمر » .

ومن الصيغ التى يتعجب بها : تحويل الماضى الثلاثى إلى « فعل » بضم العين قصدا إلى التعجب والمدح والذم أيضاً . نحو : عظم محمد قدراً ، شرف على منزله قبح الكذاب طريقه . وكذلك يتعجب بصيغة « هو أكرم » ، لأن فيها تعجبا

---

١) ص ١٤٨ .

من الزيادة فى بابها ، حسنا كما سبق أو قبحا نحو : « أقبح » .

وفى ذلك يقول ابن الخشاب (١) موضحا صيغ التعجب القياسية المبوب لها فى كتب النحو بقوله : واعـلم أن الأمثلة المشتركة فى باب التعجب أربعة : أفعال ثلاثة ، واسم ، فالأفعال : ما أفعله ، وأفعـل به ، وكفعل كقولك : ما أحسنه وأحسن به ولحسن وجهه ، والاسم قولك : هو أحسن القوم فكل ماجاز فى قولك : ما أفعله من البناء جاز فى الأمثلة الباقية ، وكل ما امتنع فيه امتنع فيها » . وأرى :

أن ابن الخشاب قد حدد القضية وحصرها فى أربعة أنواع وهى أساليب التعجب فى اللغة العربية - وهى ماقصدناه من بحثنا هذا - فقد درج النحاة على عقد باب التعجب للصيغتين « ما أفعله ، وأفعل به » ، وأدخلوا الصيغه الثالثة فى باب « أفعال المدح والذم » أما الصيغة الرابعة ، وهى صيغة « أفعل » فأدخلوها فى باب « اسم التفضيل » اتباعا لطريقة ابن مالك فى الألفية ، على نهج النحو الأندلسى ، وفى هذا تشتيت للمباحث التى تدخل تحت هدف واحد والأجدر جمعها كلها فى موضع واحد خدمة للمباحث وتيسيرا لهدفه ، وإتماما للفائدة المرجوة ، وسنسير - إن شاء الله - فى هذا البحث على هـذه الطريقة ، ونقسم الموضوع إلى هذه الأقسام الأربعة وهى :

١ - صيغة ما أفعله .   ٢ - صيغة أفعل به .
٣ - صيغة فعل بضم العين .   ٤ - صيغة أفعل .

وإليك الحديث عن كل صيغة منها ، وبالله التوفيق .

---

١) المرتجل ص ١٥١ .

الفصـــل الأول : صيغة ما أفعـــله :

وهي الصيغة القياسية الأولى ، والحديث عنها ينحصر في أجـــزائها الثلاثة وهي :

أولا : مـا . ثانيـاً : أفعل . ثالثـاً : مفعول التعجب .

الجـــزء الأول : ما

اختلف علماء النحو في حقيقتها اختلافا كبيرا ، وكل يدلى برأيه ويعرض وجهة نظره التي ارتضاها ، وإليك بيان ذلك .

يرى الخليل (١) وسيبويه : أن « ما » التعجبية اسم تام غير موصول ، ولا موصوف وتقديرها « شيء » والمعنى فيها شيء حملة أو قبحة أي جعله جميلا أو حسنا ، وعندهما في موضع رفع مبتدأ ، والذي سوغ الابتداء بها تضمنها معنى التعجب ، وهي واجبة التقديم ، لأنها في كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة كما يقول الدماميني (٢) .

والجملة التي بعدها في محل رفع خبر عنها ، ولا يصح أن تكون صفة لها ، لأن التعجب إنما يكون فيما خفي سببه ، فكان مناسبا له التنكير .

والضمير المستتر بعد الفعل يعود على « ما » ، وهذا يدل على اسميتها وتضمنها للتعجب هو للإبهام المقصود من التعجب المبني على خفـــاء السبب والاسم المنصوب بعد الفعل « ظاهرا أو ضميرا » يعرب مفعولا به .

(١ ، ٢) حاشية الصبان ٣ / ١٤ .

قال الرضى (١) : « ما » نكرة مبتدأ وذلك لأن التعجب إنما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب ، فكان معنى : ما أحسن زيداً في الأصل شيء من الأشياء لا أعرفه جعل زيداً حسناً ، ثم نقل إلى إنشاء التعجب وانمحى فيه معنى الجعل ، فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل جاعل ، نحو : ما أقدر الله ، وما أعلمت ، لأنه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء سواء كان مجهولا وله سبب ، أولا » .

ويقول السيوطي (٢) : مؤيداً رأي سيبويه السابق ، بأنها نكرة تامة بمعنى « شيء » وهي خبرية قصد بها الإبهام ثم الإعلام باتباع الفعل على التعجب منه لاقتضاء التعجب ذلك ، وهذا هو الأصح » .

أما الأخفش : فاضطرب رأيه فمرة يقول : « ما » معرفة ناقصة بمعنى الذي وما بعدها صلة ، فلا موضع لها من الاعراب ، وآنا يذكر بأنها نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع ، وعلى هذين الرأيين فالخبر محذوف وجوبا : أي شيء عظيم ، كما ذكر نقلا عنه العلامة الأشموني (٣) .

ويقول ابن يعيش (٤) عنه : وأما الأخفش فإنه استبعد أن تكون اسماً تاماً غير استفهام ولا جزاء ، فاضطرب مذهبه فيها ، فقال : « وهو المشهور من مذهبه » أنها اسم موصول بمعنى الذي وما بعدها من قولك : ما أحسن زيداً . الصلة والخبر محذوف وتقديره : الذي أحسن زيداً شيء .

---

١) شرح الكافيه ٢ / ٣٠٩
٢) همع الهوامع جـ ٢ ص ٩٠
٣) شرح الأشموني ٣ / ١٤
٤) شرح المفصل ٧ / ١٤٩

وعليه جماعة من الكوفيين ، وأصبح من يقول ذلك بقولهم : « حسبك » فهو اسم مبتدأ ، لم يؤت له بخبر ، لأن فيه معنى النهى ، فكانت « ما » كذلك ، حكى ابن درستويه أن الأخفش كان يقول مرة « ما » في التعجب بمعنى « الذى » إلا أنه لم يؤت لها بصلة ، ومرة يقول : هى الموصولة إلا أنه لم يؤت لها بصفة وذلك لما أريد فيها من الإبهام ، والفعل بعدها وما اتصل به في موضع الخبر ، وهذا قريب من مذهب الجماعة » .

وكان ابن درستويه يذهب إلى أنها استفهاميه دخلها معنى التعجب ، قصداً للابهام ، فهى بمنزلة « من » و « أى منه » لأن التعجب إنما يكون فيما جاوز الحو المعروف وخرج عن العادة ، وصار كأنه لا يبلغ وصفه ولا يوقف على كنهه ، وهذا مذهب الفراء (١) ، فهى عندهما فى محل رفع مبتدأ ، وجملة « أحسن زيدا » فعلية فى محل رفع خبر عند ابن درستويه ، ولكنها عند الفراء تختلف فأحسن عنده اسم خبر ، والفتحة عليه فتحة إعراب كالفتحة فى عندك فى نحو : زيد عندك ، وذلك لمخالفة الخبر للمبتدأ ، التى تقتضى عنده نصبه بهذه المخالفة ، إذ أحسن وصف فى المعنى لزيد ، لا لضمير « ما » وزيدا عنده منصوب على التشبيه بالمفعول به .

قال الدماميني (٢) شارحا الرأى السابق بقوله : « استفهامية فى الأصل ، ثم نقلت إلى إنشاء التعجب ثم قال : وهذا القول أقوى من جهة المعنى ، لأن شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه ، وقد يستفاد من الاستفهام معنى

(١ ، ٢) حاشية الصبان ٣ / ١٤ .

التعجب نحو « مالى لا أرى الهدهد (١) » .

هذه آراء ثلاثة فى « ما » للعلماء فى نكرة تامة أو معرفة أو نكرة ناقصة أو استفهامية - وسأوضح لك أقوى هذه الآراء بالدليل .

أقوى الآراء :

وقد رد العلامة الرضى (٢) رأى الأخفش قائلا : « بأن حذف الخبر وجوبا مع عدم وجود ما يسد مسده ، وأيضا : ليس فى التقدير معنى الإبهام اللائق بالتعجب » كما ضعف رأى سيبويه بقوله : « وسيبويه استعمل « ما » نكرة غير موصوفة مبتدأ ، وهذا نادر وقوى رأى الفراء وابن درستويه بقوله : وقوى رأى من جعلها استفهامية لأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه ويستفاد من الاستفهام التعجب » .

وهذا ما أيده الدمامينى (٣) ومال إليه واعتبره رأيا قويا .

كما استعرض ابن عقيل فى كتابه « المساعد على تسهيل الفوائد (٤) آراء العلماء « ما » ورجح رأى سيبويه دون غيره بقوله : « ما » نكرة تامة وهى التى لا تحتاج إلى صفة ، ووجه هذا المذهب من أن « ما » نكرة تامة ، وسوغ الابتداء معنى التعجب والخبر الجملة الفعلية إذ الموضوع للإبهام لمناسبة التفخيم بالتعجب فناسب النكرة المبهمة التى لا شىء أشد إبهاما منها ، ولذلك لم يضعوا موضعها شيئا فلا يقولون : شىء أحسن زيدا فى معنى : ما أحسن زيدا . لأن

---

١) النمـــل الآية ٢٠ — ٢) الكافيه جـ ٢ ص ٣١٠

٣) حاشية الصبان ٣ / ١٤ . — ٤) جـ ٣ ص ١٤٨ .

« شيئا » لا يعطى إبهام « ما » نصا ، فإن قيل : فلا يفسر بشيء وقد قلتم : بمعنى شيء . قيل : هو تقريب للتعليم و « شيء » لا ينافى إرادة ذلك الإبهام وإن كان ليس نصا فيه » .

كما نجده قد رد رأى الفراء بأن « ما » للاستفهام المضمن تعجبا مخالفا للرضى الذى أيده سابقاً . حيث يقول فى كتابه السابق (١) :

« ورد بأن الاستفهام المضمن تعجبا لا يليه غالبا إلا الأسماء نحو : الحاقة ما الحاقة (٢) ، و « ما » هذه مخصوصة بالأفعال » .

وهو رد السيوطى فى الهمع (٣) لرأى الفراء حيث قال : « ورد بأن مثل ذلك لا يليه غالبا إلا الاسماء نحو : « فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة (٣) » و « ما » ملازمة للفعل ، وأنها لو كانت كذلك جاز أن يخلفها « أى » كما جاز ذلك فى « ياسيدا ما أنت من سيد » ا . هـ .

وقد حكم ابن يعيش (٤) : على رأى الأخفش بغاية الضعف حيث قال :

وأما الأول « أى كون ما اسم موصول » فضعيف جدا لأمور :

منها : أنه يعتقد أن الخبر محذوف ، والخبر إنما ساغ حذفه إذا كان فى اللفظ ما يدل عليه ، ولا دليل ههنا فلا يسوغ الحذف .

ومنها : أنهم يقدرون المحذوف بشيء ، والخبر ينبغى أن يكون فيه زيادة فائدة وهذا لا فائدة فيه ، لأنه معلوم أن الحسن ونحوه إنما يكون بشيء

---

١) جـ ٣ ص ١٤٨ ٢) الحاقة الآية الأولى .

٣) الواقعة ٨ ٤) شرح المفصل ٧ / ١٤٩

أو جبه فقد أضمر ماهو معلوم ، فلم يكن فيه فائدة .

والثالث : أن باب التعجب باب إبهام ، والصلة موضحة للموصول ففيه نقض لما اعتزموه فى باب التعجب من إرادة الإبهام .

كما حكم على مذهب الفراء (١) بأنه بعيد جدا حيث علل ذلك بقوله :

« لأن التعجب خبر محض يحسن فى جوابه صدق أو كذب ، والمتكلم لايسأل المخاطب عن الشىء الذى جعله حسنا ، وإنما يخبره بأنه حسن ولو كانت « ما » استفهاما لم يسغ فيها صدق أو كذب لأن الاستفهام ليس بخبر فاعرفه » .

ثم رجح الرأى الأول بقوله : والمذهب : الأول

كما نجد المبرد فى المقتضب (٢) قد رد رأى الأخفش بقوله :

وذلك أن الأخبار إنما تحذف إذا كان فى الكلام مايدل عليها ، ثم قال : والقول فيها مابدأنا به من أنها تجرى بغير صلة ، لمضارعتها الاستفهام والجزاء فى الإبهام » .

وأرى :

بعد هذا العرض الواسع لأقوال العلماء أن الرأى القوى البعيد عن كثير من النقدات هو رأى سيبويه ، لأنه لاحظ أصل الموضوع من أن الجملة فيما كانت على مثال « ما أفعله » كانت فى الأصل للخبر ، ثم أشربت معنى التعجب لهذه الصيغة فدلت عليه ، ولزمته ، وأصبحت كالمثل الذى يجب أن يحافظ عليه وأن يستقل بذلك لإفادته ، لذلك كان رأى سيبويه بأن « ما » نكرة تامة والجملة

---

١) شرح المفصل ٧ / ١٤٩ ٢) ج ٤ ص ١٧٧

بعدها فى محل رفع خبر ، والنكرة ضمنت معنى التعجب ، رأيا جديرا بالقبول والسداد وقوى الرضى ذلك ، لأن استعمالها نادر ، وهذا لا يدل على عدم صحتها ، إذ ضرورة المقام هى التى اقتضت هذا الاستعمال وجعل الخبر محذوفا على كلا رأيي الأخفش يضيع معنى استقلال المثل فى الفائدة فضلا عن القاعدة المقررة : « أنه لا حذف مع عدم وجود ما يسد مسده » .

وما عهدنا فى « ما » الاستفهامية ، أن يستفهم بها عن الفعل - كما وردت النصوص بذلك غالبا - فجعلها نكرة تامة لا تحتاج إلى صفة أولى ، وهو المناسب للمقام والبعيد عن كثير من الاعتراضات والحذف والتأويل بلا داع .

ثانياً : أفعل :

هذا الفعل ثلاثى مزيد بالهمزة ، وكان أصله « فعل » وحول الى أفعل لقصد التعجب منه ، فأصبح جامدا لا يتصرف لتضمنه معنى الحرف الذى كان حقه أن يوضع للتعجب فلم يوضع وأصبح كالمثل فى وجوب التزامه طريقة واحدة ليكون أدل على المراد منه ، ولذلك لا يجوز أن يتقدم معموله عليه ، فلا تقول : محمدا ما أكرم .

كما لا يتغير صورته إلى المضارع أو إلحاق العلامات به .

وأما فاعله : فلا بد أن يكون ضميرا مستترا وجوبا ، فلا يظهر لأن هذا كالمثل . ويمتنع الفصل بين أفعل وبين معموله إلا بشبه الجملة ونحوها - على حسب ما يأتى - وهذا الفعل جامد قد تجرد من الدلالة على الزمان إلا إذا ألحقت به « كان » للدلالة على الزمن المراد مثل : ما كان أكرم محمدا ، وماكان

أصح علم من تقدما .

يقول سيبويه (١) - رحمه الله - :

ولا يجوز أن تقدم عبد الله - وتؤخر « ما » ولا تزيل شيئا عن موضعه ، ولا تقول فيه : ما يحسن . ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا » .

ويقول المبرد (٢) في ذلك :

« فإذا قلت : ما أحسن زيدا لم يجز أن تضع الفعل المضارع ههنا ، فتقول : ما يحسن زيدا ، وما محسن زيدا ، لأن معنى التعجب إنما دخله على هيئة إذا زال لفظها زال المعنى ، ألا ترى أنك تقول : العمر ، والعمر . ولا يقع في القسم الا مفتوحا ، لدخول المعنى على هذه الهيئة » .

وبذلك يظهر لنا أن « أفعل » فعل جامد ، جرى في هذا الأسلوب بهذه الصورة التي وردت ، فلا تتغير ، لأنها أصبحت كالمثل والأمثال لا تغير .

حقيقة أفعل :

اختلف العلماء في حقيقة أفعل (٣) . هل هو فعل أو اسم على مايلي :

فالبصريون يرون أنه فعل ماض جامد ، وهو مبني على الفتح .

ويرى الكوفيون : أنه اسم ، وأن فتحته فتحة إعراب لمخالفته المبتدأ فصار مثل زيد عندك .

وإليك أدلة كل فريق :-

---

١) الكتاب ١ / ٣٧ — ٢) المقتضب ٤ / ١٧٧

٣) انظر شرح الأشموني ٣ / ١٥ .

أدلة البصريين :

ساق البصريون جملة من الأدلة التي تؤيد ماذهبوا إليه وهي :

أولا : لزومه نون الوقاية إذا وصل بياء الضمير نحو : ما أعلمني ، وما أفقرني الى عفو الله وذلك في صريح الكلام وسعته ، ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم ، ولا عبرة بدخولها على بعض الأسماء مثل : حاملني ، ضاربني ، لأن ذلك شاذ ، ولا يستدل به .

قال ابن يعيش (١) : « قليل من الشاذ الذي لم يلتفت إليه مع أن الرواية الصحيحة وليس يحملني ، وقولهم : قدني ، قطني فشاذ أيضا مع أنهم قد قالوا : قدي . قطي ، من غير نون ، ولم يقولوا في التعجب ما أحسني . فافترق الحال فيهما . ودخول نون الوقاية عليه من أقوى الأدلة على فعليته .

ثانياً : نصبه للمعارف والنكرات ، وهذا شأن الأفعال ، نحو : ما أحسن المعلم وما أجمل علماً ينفعني ، و« أفعل » إذا كان اسما لا ينصب إلا نكرة على التمييز نحو : محمد أكثر منك مالا ، وأكرم منك حالا .

ثالثاً : أنه مبني على الفتح ، ولا وجه لبنائه عليه إلا أنه فعل ماض ولا يمكن تعليل فتحه على الوجه السليم بغير هذا (٢) .

أدلة الكوفيين :

ذكر الكوفيون مايؤيد مذهبهم في « أفعل » للتعجب وهو أنه اسم ما يلي :

---

١) شرح المفصل ٧ / ١٤٣ ٢) انظر الانصاف ص ١٢٦ - ١٢٨ .

ذكرها صاحب الانصاف فى المسألة الخامسة عشر ، وابن الشجرى فى أماليه ، وابن يعيش فى مفصله (١) وإليك هذه الأدلة ملخصة :

أولا : أنه جامد لا يتصرف ، والتصرف من خصائص الأفعال ، فيلزم أن يكون اسماً .

يقول ابن الشجرى (٢) : قال الفراء : إنه جامد والفعل بابه التصريف فالجمود مباين لفعليته فاستحق بمخالفته للأفعال ، إلا ماشذ منها أن يلحق بالأسماء .

ثانياً : دخول التصغير عليه ، والتصغير من خصائص الأسماء . قال الشاعر :

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا * من هؤليائكن الضال والسلم (٣)

ثالثاً : أنه تصح عينه كما تصح العين فى الأسماء نحو : ما أقومه وأبيعه . أقوم به وأبيع .

رابعاً : أنه يترتب على جعله فعلا فساد قولنا : ما أقدر الله ، ما أعظم الله . إذ التقدير : شىء أقدر الله ، شىء أعظمه ، والله تعالى عظيم ، قادر بذاته لا بجعل جاعل (٤) فيتعين أن نجعله اسما لا فعلا .

---

١) انظر الانصاف من ص ١٢٦ - ١٢٨ والأمالى الشجرية ١٣٨ - ١٣٩ وشرح المفصل ص ٧ / ١٤٣ وما بعدها . ٢) ص ١٢٩ / ١

٣) البيت من البسيط قيل : للعرجى وقيل : لكامل الثقفى وقيل : غير ذلك . وانظر الشافيه ١ / ١٦٠ ٤) انظر الانصاف المسأله ١٥ .

الرأى القوى :

لاشك أن البصريين أقوى دليلا من الكوفيين ، ولذلك ردوا أدلتهم : بأن جموده لا يدل على اسميته ، لوجود أفعال غير متصرفة نحو : عسى ، ليس وهو فعل سلب التصرف لأمرين كما يقول ابن الشجرى (١) :

أحدهما : أن واضعى اللغة لما لم يصوغوا للتعجب حرفا يدل عليه ، جعلوا له لاختلاف ، ليكون ذلك أمارة للمعنى الذى حاولوه ، فيدل لفظه بلزومه وجها واحدا ، أنه تضمن معنى ليس له فى أصله ، فلما دخل معنى التعجب على لفظ متى زال عن هيئته ، زال المعنى المراد به ، وجب ألا يعدلوا إلى لفظ آخر .

والثانى : أن المضارع يحتمل زمانين الحال ، والاستقبال ، والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد ، والماضى قد يتعجب منه ، لأنه شىء قد وجد وقد يتصل آخره بأول الحال ، ولذلك جاز أن يقع حالا إن اقترن به ، فلو استعمل لفظ المضارع لم يعلم التعجب مما وقع فى الزمانين فيصير اليقين شكا .

ويفسر ابن الشجرى سر تصحيح عين فعل التعجب بقوله (٢) :

« وتصحيح العين فى نحو : ما أبيع زيداً ، وما أحوله فى البلاد . حصل له من طريق قوة المشابهة بينه وبين الاسم ، ولا يخرجها هذا الشبه عن فعليتها وإنما جعلوا التصحيح فى هذه الأفعال منبهة على الأصل ، وإذا كان التصحيح قد جاء عن الفعل المتصرف مع بعده عن الاسم ، فما ظنك بما أزيل عن التصرف .

وأما التصغير : فإنما دخله لمشابهته الاسم من حيث لزومه طريقة واحدة ،

---

١) شرح المفصل ٧ / ١٤٣ ٢) الأمالى ص ١٣٨ ، ١٣٩ / ١

وامتناعه من التصرف ، وهو فى معنى اسم التفضيل نحـو : زيد أحسن من غيره ، لهذا الشبه حمل عليه فى التصغير ، وتصغيره مع ذلك شاذ ، لا يلتفت إليـه .

وأما تقديرهم : بشىء جعله عظيما ، فإن التقدير المناسب ، هو أن هذا الشىء هم العباد ، أو أنه فى غاية العظمة ، فهو بذاته عظيم - كما ذكرنا سابقاً - لكل ما سبق كان الحق مع البصريين وأن « أفعل » فعل فاعله ضمير مستتر .

ثالثاً : المتعجب منه ، وهو الاسم المنصوب بعده .

وهذا هو القسم الثالث الذى يتكون منه الصيغة السابقة ، وهو منصوب على أنه مفعول به للفعل السابق علـى رأى البصريين ، وهذا هو الحـق والكوفيون يرون أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به ، وهذا المنصوب هو المتعجب منـه ، ولا بد أن يكون معينا حتى تتم الفائدة بذكره ، وإلا كان التعجب لغوا لأنه مخبر عنه فى المعنى وذلك بأن يكون معرفة أو قريبا منهـا ، بأن يكون مختصا بصفة أو نحوهـا مثل : ما أحسن النول ، وما أجمل شواطئه وما أكرم رجلا سار فى طريق الهدى ، وما أجدر طالب العلم بالتقوى .

وما أروع القاضى العادل ، وما أحسن أيهم قال . وقد نازع فى الفراء أل (١) العهدية ، والأخفش (٢) فى أى الموصوله بالماضى .

فإن كان نكرة محضة امتنع ذلك نحو : ما أحسن رجلا ، وما أجمل طالبا لعدم الفائدة بالنكرة التى تفيد العموم ولا تعجب الا من مخصوص محدد .

(١ ، ٢) الهمع ٢ / ٩١ والتصريح ٢ / ٨٩ .

حذف المتعجب منه مع ما و أفعل :

يجوز حذف المتعجب منه المنصوب إذا دل عليه دليل بلا خلاف وذلك كقول الشاعر :

جزى الله عنا والجزاء بفضله * ربيعة خيرا ما أعف وأكرم (١)

والتقدير : ما أعفها وأكرمها . وقول الآخر :

أرى أم عمرو دمعها قد تحدرا * بكاء على عمرو ، وما كان أصبرا (٢)

أى ما كان أصبرها . فحذف المتعجب منه لدلالة الكلام عليه .

تقديم المتعجب منه :

صيغة التعجب كالمثل الوارد الذى لايجوز تغييره ، فهو يسير على وتيرة واحدة ومنهاج لايختلف من تقديم « ما » التعجبية ، بعد أفعل ، ثم المتعجب منه ، فلا يجوز التصرف فيه بتقديمه على « ما » أو على الفعل فلا تقول : الايمان ما أجمل ، ولا : ماعبد الله أحسن . كما جاز ذلك فى غير التعجب وذلك نحو قوله تعالى : « فريقا هدى ، وفريقا حق عليهم الضلالة (٣) » بتقديم المفعول به « فريقا » ، ونحو قوله تعالى : « واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات (٤) » فقدم المفعول به « ابراهيم » على الفاعل وجوبا حتى لايعود الضمير من الفاعل

---

١) البيت من الطويل لعلى بن أبى طالب وانظر الأشمونى ٣ / ٢٠ والتصريح ٢ / ٨٩ والهمع ٢ / ٩١ والدرر ٢ / ١٢١ .

٢) البيت من الطويل لامرىء القيس فى ديوانه ص ٦٩ والعينى ٣ / ٦٦٨ .

٣) الأعراف ٣٠   ٤) البقرة ١٢٤ .

إليه ، إذ هو متأخر لفظا ورتبة .

والسر فى ذلك كما يقول ابن يعيش (١) « لضعف فعل التعجب ، وعليه شبه الاسم عليه لجواز تصغيره ، وتصحيح المعتل منه من نحو : « ما أميلحه وما أقومه » .

الفصل بينه وبين الفعل :

نظرا إلى أن التعجب يجرى مجرى المثل ، للزومه طريقة واحدة ، والمثل يحافظ عليه ، فلا يغير عن صورته بالفصل بينه وبين الفعل ، حتى ولو كان بالظرف والجرور ، لأن الصيغة ضعيفة بجمودها وعدم تصرفها ، وهذا ماذهب إليه جماعة من النحاة المتقدمين ، ومن لف لفهم من المتأخرين كالأخفش والمبرد . كما يقول العلامة ابن يعيش (٢) فلا تقول : ما أحسن اليوم زيدا ، وما أجمل فى الدار بكرا .

وقد ذكر ذلك المبرد فى المقتضب حيث قال (٣) « ولو قلت : ما أحسن عندك زيدا ، وما أجمل اليوم عبد الله . ولم يجز ، وكذلك لو قلت : ما أحسن اليوم وجه زيد ، وما أحسن أمس ثوب زيد ، لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة ، وصار حكمه حكم الأسماء » :

فإن تعلق ذلك بالفعل أجازه قال (٤) « وتقول : ما أحسن إحسانا قام إليه زيد ، وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا ، فالرجل الآن شافع وليس التعجب منه

---

١) شرح المفصل ٧ / ١٤٩

٢) المصدر السابق ٧ / ١٥٠

٣) جـ ٤ ص ٧٨

٤) المقتضب ٤ / ١٨٧ .

وإنما التعجب من قولك : أن يفعل كذا . كنحو ما أقبح بالرجل أن يشتم تقديره : ما أقبح شتم الناس بمن فعله من الرجال » .

كما سار على هذا الرأى الرضى حيث قال (١) فى شرح الكافيه :

« وأما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه ، فإن لم يتعلق الفعل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالأجنبى ، فلا يجوز : لقيته فما أحسن أمس زيدا ، على أن يتعلق « أمس » بلقيت وكذا إن تعلق بهما ، وكان غير ظرف نحو : ما أحسن قائما زيدا ، وذلك لأنه نوع تصرف فى عمل التعجب وأما بالظرف فمنعه الأخفش والمبرد ، وأجازه الفراء والجرمى (٢) وأبو على والمازنى ، نحو : ما أحسن بالرجل ن يصدق ، وأحسن اليوم بزيد » ا . هـ

وذهب بعض العلماء كالفارسى والفراء والجرمى وغيرهم إلى جواز ذلك وهو الصحيح محتجين بالسماع المؤيد لذلك ، وبأن يفعل التعجب ، وإن كان ضعيفا فلا ينحط عن درجه « إن » فى الحروف ، وأنت تجيز الفصل فى « إن » بالظوف من نحو : إن فى الدار زيدا ، وليت لى مثلك صديقا ، وإذا جاز ذلك فى الحروف كان فى الفعل أجوز ، وإن ضعف ، لأنه لا يتقاصر عن الحروف كما يقول ابن يعيش (٣) .

ويعلق السيوطى على الجواز بقوله « لتوسعهم فيهما ، ولجواز الفصل بهما بين إن ومعموليها ، وليس فعل التعجب بأضعف منها ، ولكثرة وروده كقول

---

١) جـ ٢ ص ٢٨٧ ، ٢٨٨   ٢) انظر شرح الكافيه ٢ / ٢٨٧ ، ٢٨٨

٣) شرح المفصل ٧ / ١٥٠

عمرو بن معد يكرب « لله در بنى سليم ما أحسن فى الهيجـــاء لقاءها » وقول العرب : ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب - وقول الشاعر :

خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى * صبورا ولكن لا سبيل إلى الصبر (١)

ولكن أكثر البصريين تمنع الفصل بهما ، وسيبويه منع التقديم ولكنه لم يتكلم فى الفصل بينهما بشبه الجمل ، ولكن الوارد يؤيد الجواز .

قال أبو حيان (٢) :

« محل الخلاف فيما إذا لم يتعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور فإن تعلق وجب تقديم المجرور كقولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق ، والبيت السابق أما ما لا يتعلق بهما امتنع الفصل اتفاقا ، فلا يجوز : ما أحسن بمعروف آمرا ولا : ما أحسن عندك جالساً » .

أما الفصل بغيرهما فقد أجاز الجرمى البصرى وهشام الكوفى الفصل بالحال نحو : ما أحسن مجردة هندا ، وكذلك الفصل بالمصدر عند الجرمى نحـــو : ما أحسن إحسانا زيدا ، ومنع ذلك الجمهور - وهـــو الأصح - لأنه جامد لا مصدر له فى هذه الحالة .

وأجاز ابن كيسان (٣) الفصل بلولا ومصحوبها نحو : ما أحسن لولا بخله زيدا - وهذا منه اجتهاد لا يؤيده سماع عن العرب .

---

١) البيت من الطويل لهدبة ابن خشرم وانظـــر الكتاب ١ / ١٣١ وابن الشجرى ٢ / ٢٣٦ والمغنى ٢ ٣٠٢ (٢٤٣)

٢) انظر الهمع ٢ / ٩١ والأشمونى ٣ / ١٩ ٣) الهمع ٢ / ٣١

وقد ورد الفصل بالنداء كقول علي كرم الله وجهه : أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا ، وقد أجازه ابن مالك (١) بناء على ما سبق .

« الفصل بـ كان الزائدة »

من المعلوم أن فعل التعجب بعد صياغته قد جرد من الدلالة على الزمن ، لأن الجملة قد تجردت من ذلك وقصد منها إنشاء التعجب ، فإن أريد بها الدلالة على زمن معين أتينا بلفظ « كان أو يكون » على حسب الزمن المراد ، وهي زائدة إذا وقعت بين « ما » وفعل التعجب ، وزيادتها في مثل هذه الصورة كثير نحو : ما كان أجمل الحديث ، وما يكون أحسن الرجل في علمه . وعلى ذلك جاء قول الشاعر :

ما كان أسعد من أجابك آخذا * بهداك مجتنبا هوى وعنادا (٢)

« وكان » في البيت ملغاة لا عمل لها ، وجاءت للدلالة على الزمن الماضي فقط ، فإن أريد الاستقبال غيرت بصيغة المضارع « يكون » وهذا رأي جمهور النحاة (٣) .

قال ابن يعيش (٤) : « وكان ابن السيرافي يذهب إلى جواز أن تكون « كان » ههنا غير زائدة » « وتكون » خبر « ما » وفيها ضمير يعود على « ما » و « أحسن زيدا » خبر كان . وقد حكاه الزجاجي ثم يعلق ابن يعيش على ذلك بقوله : « وفيه بعد ، لأن فعل التعجب لا يكون إلا أفعل منقولا من فعل ، فجعله على

---

١) المصدر السابق ٢ / ٩١ ٢) انظر شرح الأشموني ٣ / ٢٥

٣) شرح المفصل ٧ / ١٥٠ ٤) البيت من الكامل لابن رواحه

غير هذا البناء عديم النظير كما كان يجوز فيها أيضا : أن تكون تامة ولا بد لها من فاعل ، وذلك الفاعل معنوى ، يقدر بالمصدر ، ولفظ كان يدل عليه على حد قولهم : من كذب كان شرا له ، أى كان الكذب .

ونظـــير الصورة السابقة فى الكثرة حيث زيدت « كان » بين « ما » وفعل التعجب زيادتها أيضا : بعد فعل التعجب نحو : ما أجمل ما كان المدرس وهذا ما اقتصر عليه الأشمونى (١) : وأعرب « ما » مصدرية ، وجعل « كان » تامة و « المدرس » فاعلا ، وما ، وما دخلت عليـــه فى تأويل فى تأويل مصدر مفعول به لأحسن ، أى ما أجمل كون المدرس .

وأجاز المبرد فى المقتضب (٢) مع ذلك وجها آخر وهو « يجوز نصب زيد فى ما أحسن ما كان زيدا ، و « ما » اسم موصول ، وعلى ذلك تكون « كان » ناقصة ، وزيدا ، بالنصب خبرها ، والتقدير : ما أحسن الذى كان اسمه زيدا ثم انقل عنه ، « ثم قال » : « وتعطف بضمير المذكر عليه ، ولو كان المعطوف مؤنثا تقول : ما أحسن ما كان زيد وأجمله ، وما أحسن ما كانت هند وأجمله لأنك ترد إلى « ما » ، ولو قلت : وأجملها جاز على أن تجعل ذلك لها (٣) .

ولا يزاد فى باب التعجب إلا كان وحدها ، لأنها أم الباب ، ولا ينفك فعل عن معناها ، وقد ورد عن العرب زيادة : أصبح ، أمسى فى هذا الباب ، فقالوا ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفاها . والضمير يعود إلى الغداة والعشية وهذا نادر ، حكاه الأخفش (٤) ولم يحكه سيبويه .

---

١) شرح الأشمونى ٢ / ٢٠   ٢) ٤ / ١٨٣

٣) الأشباه والنظائر ٤ / ٢٢   ٤) الأشمونى ٣ / ٢٠ وما بعدها .

حكم ماتعلق به من غير المنصوب :

سبق أن ذكرنا أن فعل التعجب ينصب المفعول به نحو : ما أجمل الأخلاق وقد يتعلق به مع ذلك الجار والمجرور مثل : ما أجدر الصدق بالانسان أو الظرف نحو : ما أروع الخطيب أمس أو الحال نحو : ما أجمل الطائر مفردا أو المصدر نحو : ما أحسن محمدا إحسانا ، أو النداء نحو : ما أكرم المؤمن ياعلى أو لولا نحو : ما أجمل عليا لولا حدة خلقه .

وقد يجر ماتعلق به . فإن كان فاعلا جر بإلى نحو : أحبس زيدا إلى عمرو فهو فاعل في المعنى ، والفعل يدل على حب ومثله إن دل على بغض وإن كان الفعل يدل على علم أو جهل جـر بالباء نحو : ما أعرف عليا بعمرو ، وما أجهل يوسف ببكر ، فإن كان غير ماسبق جر باللام نحو : ما أضرب محمدا لعلى ، ومحل ماسبق إن كان الفعل متعديا فإن كان الفعل لازما ، يتعدى بحرف جر ، تعدى هنا بما كان يتعدى به سابقا نحو : ما أغضبنى على زيد ، وما أجلسنى فى الحديقة .

صياغة التعجب من المتعدى إلى اثنين أو أكثر :

إذا أريد صياغة فعل التعجب من فعل ينصب مفعولين : سواء كان أصلهما المبتدأ والخبر نحو : حسب ، ظن ، أو ليس أصلهما كذلك مثل : كسا ، أعطى منح ، فإنك تحول الفاعل مفعولا به ، وتجر المفعول الأول باللام ، ثم تبقى المفعول الثانى على حاله . فنقول مثلا من صياغة : ظن محمد الجو باردا . ما أظن محمدا للجو باردا ، ومن نحو : حسب على المسألة بسيطة ، ما أحسب

عليا للمسألة بسيطة ، ومثل كسا على الفقير ثوبا ، وأعطى محمد الطالب كتابا ، تقول : ما أكسى عليا للفقير ثوبا ، وما أعطى محمدا للطالب كتابا ، فقد حولنا الفاعل مفعولا به ، وجر المفعول به الأول باللام ، ونصب المفعول الثاني ، ولكن نصبه بفعل يفهم من الفعل المذكور ، لا بفعل التعجب السابق ، لأنه لا ينصب المفعول به الثاني ، وانما ينصب المفعول الأول فقط ، وهذا رأى البصريين - أما الكوفيون فيرون أنه منصوب بالفعل السابق ولا يقدرون فعلا لنصب المفعول به الثاني ، لأنه لا داعى عندهم لهذا التقدير ، وعلى هذه الطريقة النفى العلامة الأشمونى (١) .

ويجوز عند بعض العلماء نصب الثلاثة معاً تقول : ما أحسب علياً المسألة بسيطة ، وما أظن محمدا الجو باردا ، وما أكسى عليا الفقير ثوبا .

كما يجوز أيضا : حذف المفعول الثانى ، ونصب الفاعل ، وجر المفعول الأوو باللام تقول : ما أحسب علياً للمسألة ، وما أظن محمدا للجـو ، وما أكسى علياً للفقير .

كما يجوز بعضهم (٢) حذف المفعولين معاً ، وجعل الفاعل مفعولا به ، ويكتفى بذلك : تقول : ما أكسى محمدا ، وما أحسب علياً ، وما أظن محمدا وهكذا . .

---

١) شرح الأشمونى ٣ / ٢٠ ٢) انظر الهمع ٢ / ٣١

الفصل الثـــانى

« صيغة أفعـــل به »

يصاغ من الفعل الثلاثى للتعجب فعل على صورة « أفعل به » ، وهو كالأمر وإن كان معناه الخبر ، فهو فى الحقيقة فعل ماض ـ قال الأشمونى (١) : « على صيغة أفعل ، بمعنى صار ذا كذا كأغد البعير ، إذا صار ذا غدة ، ثم غيرت الصيغة ، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر ، فزيدت الباء فى الفاعل ليصير على صورة المفعول به ، كامرر بزيد ، ولذلك التزمت » .

فأصل : أكرم بعلى . أكرم على أى صار ذا كرم فهمزته للصيرورة ثم غيرت الصيغة عند نقلها إلى إنشاء التعجب ، ليوافق اللفظ فى التغيير تغير المعنى من الإخبار إلى الإنشاء (٢) » .

فهذه الصيغة بلفظ الأمر ، وإن كانت فى الأصل ماضيا .

ويقول ابن يعيش (٣) : مؤيدا رأى سيبويه من أنه ماض جاء على صورة الأمر ـ قال : وذلك لأمور :

منها : أنه وإن كان بلفظ الأمر فليس بأمر ، وإنما هو خبر يحتمل الصدق والكذب فيصح أن يقال فى جـــوابه : صدقت أو كذبت ، لأنه فى معنى : حسن زيد جدا .

---

١) ٣ / ١٥ شرح الأشمونى .　　　٢) الصبان ٣ / ١٥

٣) شرح المفصل ٧ / ١٤٨ .

ومنها : أنه لو كان أمراً لكان فيه ضمير المأمور، فكان يلزم تثنيته وجمعه وتأنيثه على حسب أحوال المخاطبين .

ومنها : أنه كان يصح أن يجاب بالفاء كما يصح ذلك فى كل أمر نحو : أكرم بعمرو فيشكرك ، وأجمل بخالد فيعطيك على حد قولك : أعطنى فأشكرك فلما لم يجز شىء من ذلك دل على ما ذكرناه فاعرفه » .

ويؤيد ابن الخشاب هذا الرأى فيقول (١) : « إن صيغة الماضى لا تجب أن أتت فى هذا الباب بصورة الأمر ، فإن العكس قد أتى إذ ورد الأمر بصورة الخبر كقوله تعالى : « والمطلقات يتربصن » (٢) ، فصيغة « أفعل » ليس أمراً على سبيل الحقيقة ، وإنما هى خبر ، ويدلك على أنه ليس بحقيقة أمر احتمال الكلام التصديق والتكذيب كما يحتمله الأخبار ، وتعرى الفعل من ضمير يحتمله ضمائر المأمورين ، ولهذا خاطبت الاثنين . والاثنين والجماعة من الذكور بما يخاطب به الواحد المذكر ، فقلت : يازيد أحسن بعمرو ، يازيدون ، ياهند ياهندان . ياهندات أحسن بعمرو ، ولم نقل : أحسنى . ولا أحسنا . ولا أحسنوا ولا أحسن . كما نقول ذلك فى الأمر على الحقيقة . لأن هذا ليس بأمر فى المعنى ، وإن كان بلفظ الأمر ، فأنت فى قولك : أحسن بعمرو مخبر لا آمر وتأتى صيغة الخبر أيضاً مراداً بها الأمر كالآية السابقة » .

كما أيد الامام السيوطى الرأى السابق وجمع أدلته بقوله (٣) : « ورد كونه أمراً بأنه محتمل للصدق والكذب . وبأنه لا يجاب بالفاء . وبأنه يليه ضمير

---

١) المرتجل ص ١٤٨   ٢) البقرة ٢٢٨   ٣) الهمع ٢/ ٩٠

المخاطب نحو : أحسن بك ، ولا يجوز ذلك فى الأمر لما فيه من إعمال فعل واحد فى ضميرى فاعل ومفعول لمسمى واحد ، وبأنه لو كان الناطق به آمرا بالتعجب لم يكن متعجبا كما لا يكون الآمر بالحلف والنداء والتشبيه حالفا ، ولا مناديا . ولا مشبها وقد أجمع على أنه متعجب » ا . هـ

وقد استدل العلماء على فعلية (١) « أفعل » بدخول نون التوكيد عليه فى قوله :

ومستبدل من بعد غضبى صريمة * فأحر به من طول فقر وأحريا (٢)

أراد : وأحرين بنون التوكيد الخفيفة . فأبدلها ألفا فى الوقف ،

هذا رأى البصريين فى الصيغة « أفعل به » .

وأما الكوفيون : ومن أيدهم فيرون أن الصيغة « أمر لفظا ومعنى » والباء للتعدية بخلافها فى الرأى السابق الذى يرى أنها زائدة لزوما ليصير على صورة المفعول به وعندهم الفاعل ضمير وجوبا يعود على الحسن المفهوم من أحسن . والتقدير : أحسن ياحسن بزيد أى : دم به والزمه . ويؤيد الصبان هذا الرأى بقوله ، ولذلك لزم الضمير صورة واحدة . ولكن يرد عليه : أنه يقال : أحسن بزيد ياعمرو إذ لا يخاطب شيئان فى حالة واحدة . وهذا مختار ابن كيسان (٣) :

وقيل : الضمير فيه يعود على المخاطب . والتزم إفراده . لأنه كلام جرى مجرى

---

١) البيت من الطويل ولا يعرف قائله وانظر المغنى ٣٣٩ / ٢٥٨ والعينى ٣ / ٦٤٥ والهمع ٢ / ٧٨ والدرر ٢ / ٩٨ والأشمونى ٣ / ٢٢١ ويس ١ / ٤٥ واللسان حرى .

٣) حاشية الصبان ٣ / ١٥

المثل : وعلى ذلك التقدير : اجمل يا مخاطب زيداً حسنا . أى صفه بالحسن كيف شئت .

وقد رجح الرضى فى شرح الكافيه (١) هذا الرأى ، وجعل الضمير للمخاطب فقط ووصف عود الضمير على المصدر بالسماجة والتكلف . وانظر إليه يقول: « ويرى سيبويه أن « أفعل أمر لفظا ماض معنى . وضعف : بأن الأمر بمعنى الماضى مما يعهد بل جاء الماضى بمعنى الأمر نحو : « أتقى امرؤ ربه » وإن أفعل صار ذا كذا قليل ، ولو كان منه لجاز . ألحم بزيد ، وأشحم بزيد ، وبأن زيادة الباء فى الفاعل قليل والمطرد زيادتها فى غير الفاعل ، وهمزة الجعل أكثر من صار ذا كذا ، وليسا مطردين - فأفعل : أمر لفظا ومعنى ، والأمر للمخاطب مناسب للتعجب . قال القائل :

وقد وجدت مكان القول ذاسعة * فإن وجدت لسانا قائلا فقل (٢)

وقيل : الخطاب لمصدر الفعل : يا حسن أحسن بزيد . وفيه تكلف وسماجة من حيث المعنى ، وايضا نحن نقول : أحسن بزيد ياعمرو ، ولا يخاطب شيئان فى حالة واحدة » ا . هـ

وقد نقل ذلك الدماميني كما فى الصبان (٣) .

وعلى ذلك فهمزة أفعل للصيرورة ، لبيان أنه كان ماضيا وجاء على صورة الأمر ، وقد علل ابن يعيش عن دخول الباء على فاعله بقوله :

---

١) ٢ / ٣١٠ ٢) البيت من الوسيط للمتنبى فى ديوانه ٢ / ٦٩ والخزانة ٢ / ١٧١ والكافيه ٢ / ٣١٠ ٣) جـ ٣ ص ١٥

« لإرادة الدلالة على التعجب ، إذ لو أريد الأمر لكان كسائر الأفعال (١) ، ويتعدى بما يتعدى به تلك الأفعال ، فكنت تقول فى : أحسن بزيد أحسن إلى زيد . فاللفظ لفظ الأمر فى قطع همزته وإسكان آخره ومعناه الخبر والهمزة فيه للصيرورة حين أرادوا المبالغة والمدح ، فالفاعل مجرور لفظا بالباء الزائدة اللازمة للتعجب مخالفة لسائر الأخبار » .

ولكن الكوفيين يرون أن الباء للتعدية وما بعدها مفعول به أو شبهه كما سبق وأما همزة « أفعل » فى التعجب فهى للتعدية أى لتعدية ما كان لازما فى الأصل نحو : ما أظرف الشاعر ، وما أجمل الأديب ، لأن « ظرف ، وجمل » فعلان لازمان فى الأصل أو تعدية مافقد التعدية عند صوغه منه نحو : ما أضرب محمدا ، فإن الفعل « ضرب » متعد فى الأصل ، ولكنه عند صياغته للتعجب تزول تعديته ، فينتصب مفعولا جديدا ، كان فى الأصل فاعلا لأن أصله : ضرب محمد ، فكلمة « محمد » الفاعل أصبحت مفعولا به .

وفى الحقيقة : فإن محمدا فى « ما أضرب محمدا ، وأضرب بمحمد وإن اختلفت صورته فهو شىء واحد ، والمعنى فيهما أيضا واحد ، وقد صرح ابن يعيش بذلك حيث قال « فإن قيل : فكيف صار المتعجب منه فاعلا ، وهو فى قولك ما أكرم زيدا مفعول ، فالجواب : أن الفاعل هنا ليس شيئا غير المفعول ألا ترى أنك إذا قلت : ما أحسن زيدا ، فتقديره : شىء حسن زيد . وذلك الشىء غير زيد . فإن الحسن لو حل فى غيره لم يحسن هو فكان ذلك الشىء مثلا عينه

---

١) شرح المفصل ٧ / ١٤٩   ٢) المصدر السابق ٧ / ١٤٨

أو وجهه وليسا غيره ، فلذلك جاز أن يكون مفعولا فى ذلك اللفظ وفاعلا فى هذا اللفظ إذ المعنى واحد » .

ويجب تصحيح عينيهما المعتلين نحو : ما أقومه ، وأقـــوم به ، كما يجب فك المضعف فى صيغة « أفعل » نحو « أشدد وأقلل به » .

حذف المتعجب منه مع أفعل به :

يجوز حذف المتعجب منه كنما ، وهو المجرور بالباء إذا وجد دليل على المحذوف كقوله تعالى : « أسمع بهم وأبصر (١) » أى أبصر بهم .

وقال الشاعر :

فذلك إن يلق المنية يلقها * حميدا وإن يستغن يوما فأجدر (٢)

أى : فأجدر به لوجود الدليل على ذلك وليس بشاذ كما زعم الاشمونى (٣) حيث اشترط : أن يكون معطوفا على آخر مذكورا معه فإن الحذف بدليله كأنه مذكور . قال العلامة الاشمونى (٤) : « وانما جاز حذف المجرور بعد أفعل مع كونه فاعلا ، لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة فجاز فيه مايجوز فيها » .

ولو قال : لوجود السماع بالحذف لكان أحسن لأنه أقوى الأدلة .

وذهب الفارسى (٥) ومن معه إلى عدم جواز حذفه لأن الفاعل عمدة ، فى

---

١) مريم ٣٨ ٢) البيت من الطويل لحاتم وقيل : لعروة فى ديوانه ٩٣ والخزانة ١/١٩٦ والعينى ٣/٦٥٠ والتصريح ٢ / ٩٠ والاشمونى ٣/٢٠

٣ ، ٤ ، ٥) انظر الاشمونى ٣ /١٦ وشرح التصريح ٢/٨٩ والخضرى ٢/٣٨

الإسناد ، فلا يجوز حذفه حتى ولو كان فاعلا صورة .

قال الأشموني (١) : ورد بوجهين :

أحدهما : لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع .

والآخر : أن من الضمائر مالا يقبل الاستتار كسنا من أكرم بنا .

وأرى :

أنه رد ضعيف : إذ الفعل هنا جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تغير ، وأيضا : ترك الحكم للمحاولات النظرية بدون عودة لفيصل القضايا وهو الوارد عن العرب ، جدال بغير فائدة فضلا عن أن الصورة الجديدة هي موطن القضية ومناط الحكم .

الفصل بين الفعل والمجرور :

اختلف العلماء في جواز الفصل بين أفعل ومعموله المجرور بالباء بغير الظرف والمجرور أما هما فالصحيح فيهما الجواز للتوسع فيهما وذلك حال تعلقهما بالفعل كقول الشاعر :

أقيم بدار الحزم مادام حزمها * وأحر إذا حالت بأن أتحولا (٢)

قال الشيخ خالد الأزهري (٣) : ففصل بإذا الظرفية بين أحر ومعموله وهو وأن وصلتها ، فلو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل

---

١) انظر شرح الأشموني ٣ / ١٦ وشرح التصريح ٢ / ٨٩ والخضري ٢ / ٣٨

٢) البيت من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه ٨٣ والتصريح ٢ / ٩٠ والأشموني ٣ / ٢٤ والعيني ٣ / ٦٥٩

٣) انظر شرح التصريح ٢ / ٩٠

اتفاقا، فلا نقول : أحسن عندك بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله (١) ».

كما ورد فى الكلام الفصيح الفصل بالنداء كقول على رضى الله عنه لما رأى عمار ابن ياسر مقتولا « أعزز على أبا اليقظان (٢) أن أراك صريعا مجدلا »، ويجب أن نقتصر فى ذلك على الوارد المسموع .

شروط صياغتهما للتعجب :

اشترط العلماء لتحقيق هذه الصياغة للفعلين السابقين شروطا ثمانية : جمعها ابن مالك فى الخلاصة بقوله :

وصغهما من ذى ثلاث صرفا * قابل فضل غير ذى انتفا (٣)

وغير ذى وصفا يضاهى أشهلا * وغير سالك سبيل فعلا

وإليك بيان هذه الشروط الثمانية :

أولا : أن يكون فعلا - فلا بناء لهما من الاسم نحو : اليد والرجل ، فلا يقال : ما أيداه ، وأيد به ، ولا : ما أرجله وأرجل به ، لأنه لا تعجب إلا من الفعل ، ونقول : ما أشد يده وما أشد رجله (٤) .

ثانياً : أن يكون ثلاثيا نحو : ضرب ، فهم ، علم فإذا تعجبت منها قلت : ما أضربه ، وأضرب به ، وما أفهمه ، وأفهم به ، وما أعلمه ، وأعلم به ، ويعلل ذلك الأشمونى (٥) بقوله : « وإنما خص الفعل الثلاثى بالصياغة ، لأن التعجب

---

١ ، ٢) انظر شرح التصريح ٢ / ٩٠ ٣) الألفية ص ٤٢

٤) الكتاب ٤ / ٩٨ ٥) شرح الأشمونى ٣ / ١٥

محمول على أفعل فى التفضيل لأن مجراهما واحد فى المبالغة والتفضيل ، وأفعل هذا لا يكون إلا من الثلاثة نحو محمد أكرم من على » .

فلا تصاغان من غير الثلاثى نحو : أكرم ، استخرج ، تقدم ، دحرج ، لأنه لا يمكن أن يصاغا إلا بحذف بعض حروف الفعل حتى يمكن صياغتهما ، وهذا إجحاف بالفعل ، ويؤدى إلى الإلباس ، لذلك كانت الصياغة من غير الثلاثى غير ممكنة ، فامتنع ذلك منهما وأن صيغتهما بلا حذف فذلك مستحيل .

قال العلامة الرضى (١) فى ذلك :

« فلا يجوز صياغة الفعل إن لم يكن ثلاثيا بأن كان رباعيا نحو : دحرج ، أو لم يكن مجردا بل كان ذا زائد كاستخراج وأخرج لم يمكن بناء « أفعل » منه ، أما إن أردت بناءه من غير حذف شيء منه ، فواضح الاستحالة ، لأن أفعل ثلاثى مزيد فيه الهمزة للتضعيف ، وأما إن أردت البناء مع حذف حرف أو حرفين فإنه يلتبس المعنى . إذ لو قلت : فى دحرج . أدحر بحذف الهمزة لم يعلم أنه من تركيب « دحرج » وكذا لو قلت : فى « أخرج » خرج بحذف الهمزة لالتبس بأخرج من الخروج ، وكذا فى غيره من المتشبه : وهذا كله بناء على أنه لاصيغة للتفضيل إلا : أفعل ، وإنما اقتصروا عليه اختصارا » .

وقد أجاز سيبويه - رحمه الله - صوغ التعجب (٢) من الفعل الثلاثى المزيد بالهمزة دون غيره من الأبنية المزيدة فيها » :

وقال العلامة الخضرى (٣) : واختلف فى أفعل كأكرم وأظلم فأجازه

---

١) شرح الكافيه ٢ / ٢١٢ ٢) الكتاب ٤ / ٩٨ ٣) الحاشية ٢ / ٤٠

فأجازه سيبويه مطلقا واختاره فى التسهيل ، وقيل : إن كان همزته لغير النقل نحو : ما أظلم الليل ، وقيل : بالمنع مطلقا ».

ويعلل ابن يعيش (١) رأى سيبويه السابق بقوله :

« وانما ساغ ذلك فى أفعل عند سيبويه دون غيره من الأبنية المزيد فيها لأن أفعل ، أمره ظاهر ، فلولا ظهور المعنى وعدم اللبس لما ساغ التعجب واما غيره من الأفعال المزيد فيها من نحو : اقتطع وانقطع ، واستقطع ، فلو تعجبنا بشىء منها بحذف الزيادة لم يعرف أى المعانى نريد » .

وقال جمال الدين بن مالك (٢) : « وجعل سيبويه صوغ فعل التعجب من الفعل الذى على وزن « أفعل » كأعطى مقيسا كصوغه من ثلاثى مجرد وبقوله أقول به ، لكثرة ورود ذلك عن العرب نحو : ما أعطاه للدراهم ، وما أولاه للمعروف وما أحسنه إلى الناس ، ولأن أفعل يشبه فعل ، وفعل ، وفعل فى كون مضارعه رباعى اللفظ بخلاف غيره من ذوات الزيادة ، ولم يجز سيبويه صوغ غير الثلاثى إلا ما كان على أفعل لما سبق .

وقد صرح سيبويه (٣) حيث قال : « وبناؤه أبدا من فعل ، وفعل ، وفعل « بكر وضم وفتح » وأفعل هذا : لأنهم لم يريدوا أن يتصرف ، فجعلوا له مثالا من حسن و كرم ، وأعطى ووافقه المبرد (٤) ، والتبريزى (٥) كما نقل عنه الجواز الرضى .

---

١) شرح المفصل ٧ / ١٤٥
٢) عمدة الحافظ ٧٤٦
٣) الكتاب جـ ٤ ص ٩٧ - ٩٨
٤) المقتضب ٤ / ١٨١
٥) شرح المعلقات ٢ / ٢٨٩ .

وقد ذكر الأشمونى آراء العلماء فى « أفعل » فى باب التعجب ، حيث قال :
« أفعل : فقيل يجوز مطلقا ، وقيل : يمتنع مطلقا ، وقيل يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو : ما أظلم هذا الليل ، وما أقفر هذا المكان ، كما ورد ما أعطاه للدراهم ، وما أولاه للمعروف ، وما أملأه للقربة ، وما أخصره ، والسماع أقوى شاهد على ما أجازه سيبويه ، وعند غيره سماعى » .

قال الرضى (٢) : « ونقل عن المبرد والأخفش جواز بناء أفعل التفضيل من جميع الثلاثى المزيد فيه كانفعل ، واستفعل قياسا » .

ثالثاً : أن يكون الفعل كامل التصرف قبل التعجب ، فلا يبنيان من نحو : نعم ، وبئس ، وليس ، وما ورد مخالفا لذلك يحفظ ولا قياس عليه نحو : ما أعساه ، وأعس به .

رابعاً : أن يكون معناه قابلا للتفاضل والزيادة حتى يناسب غرض إنشاء التعجب وذلك فى الصفات الإضافية التى تختلف بها أحوال الناس ، فلا يبنيان من نحو : مات ، فنى ، غرق ، غرب ، لأنه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه ، ولا تفاوت فى معانيها .

خامساً : أن يكون الفعل تاما ، فلا يصاغان من نحو : كان ، ظل ، كاد ، لأنهن نواقص فلا تقول : ما أكون زيدا هذا مذهب البصريين .

قال العلامة الصبان (٢) : « لأنه لو قيل : ما أكون زيدا قائما . لزم نصب أفعل لشيئين ، ولا يجوز حذف « قائما » لامتناع حذف خبر كان ولا جره

---

١) شرح الكافيه ٢ / ٢١٣ ٢) ٣ / ١٧ .

باللام ، لامتناع جر الخبر باللام .

قال فى التصريح (١) : وذهب الكوفيون إلى جواز : ما أكون زيداً لأخيك دون ما أكون زيداً القائم ، وحكى ابن السراج والزجاج عنهم : ما أكون زيداً قائماً . وهو مبنى على أصلهم . من أن المنصوب بعد كان حال فهل الأمر عليهم ولم يأت بذلك سماع » .

سادساً : أن يكون مثبتا ، فلا يصاغان من فعل منفى سواء أكان ملازما للنفى نحو : ماعاج بالدواء ، ومضارعه يعيج أى أمتنع ، أما عاج يعوج بمعنى مال فقد جاء مثبتا ومنفيا ، وما ينبس بكلمة ، أم غير ملازم نحو : ماقام ما حضر حتى لا يلتبس بالمثبت . وصيغة التعجب إثبات . إذ ليس فيها أداة ، وليست الصيغة صالحة للنفى .

سابعا : ألا يكون فعله مبنيا للمفعول حتى لا يلتبس بالمبنى للمعلوم نحو : عرف . فهم . ذكر ، وكذلك ما كان ملازما للبناء للمجهول نحو : زهى . عنى غم . جس . ويجيز ابن مالك فى (٢) التسهيل صياغة التعجب من الأخير إن أمن اللبس نحو : ما أعناه بحاجتك . وما أزهاه علينا .

قال صاحب التصريح (٣) : وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على أن علة المنع خوف الالتباس . وأما من جعل علة المنع التشبيه بأفعال الخلق بجامع أن كلا منهما لا كسب للمفعول فيه . فينبغى أن لا يستثنى شيئا . ويؤول ماورد من ذلك » .

---

١) ٢/٩٢ ٢) ص ١٣٢ ٣) ج ٢ ص ٩٢

وقد بين ابن عصفور آراء العلماء فى ذلك بقوله (١) :

فهذا يجيز التعجب لعدم اللبس ، فيكون كقول الرمادى :

ولا شبل أحمى من غزال كأنه

من السمر والأحراش فى حبس ضيغم (٢)

جائزا - لأنه قد عدم اللبس المانع من التعجب والدليل من هذا البيت ، أن « أفعل » التى للمفاضلة تجرى مجرى فعل التعجب ، فلا يبنى إلا ما بنى منه - ومنهم من ذهب إلى أنه لايجوز التعجب من فعل المفعول ، لأنه ليس للمفعول فيما أوقع به من فعل التعجب كسب ، فأشبه لذلك الخلق والألوان ، إذ ليس ذلك من كسب المتعجب منه ، فعلى هذا يكون الرمادى الأول لحنا ، ولايجوز التعجب عند صاحب هذا المذهب الا فيما سمع من ذلك وهو : ما أشغله ، وما أجنه ، وما أولعه ، وما أخوفه وما أحبه إلى ، وما أبغضه عندى والدليل على جواز « ما أخوفه ، وما أحبه إلى ، وما أبغضه عندى ، والدليل على جواز « ما أخوفه عندى ، قول كعب :

فلهو أخوف عندى إذ أكلمه * وقيل إنك محبوس ومقتول (٣)

وأرى :

أن ماذهب إليه الصبان من جواز صياغة التعجب من الفعل المبنى للمجهول

---

١) شرح جمل الزجاجى ١ / ٥٧٦ ٢) البيت من الطويل الرمادى انظر شرح جمل الزجاجى ١ / ٥٧١ ٣) البيت من البسيط لكعب ابن زهير فى ديوانه ٢١ والمقرب ١٠ / ١ ومعجم الشواهد ٢٦٤ / ١

إذا أمن اللبس وقامت قرينة عليه ، سواء كان ملازما للبناء للمجهول (١) أو غير ملازم هو الرأى الجدير بالاتباع أو القبول .

ثامناً : ألا يكون الوصف منه على أفعل فعلاء نحو : خضر ، حمر ، عرج ، شهل ، فلا يصاغ منها فعل التعجب مباشرة .

ويعلل منع ذلك الخليل (٢) ـ رحمه الله ـ « لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فعل من هذا النحو » .

قال الرضى (٣) : « والسر فى منع الصياغة من الألوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة ، لأنه غالب الألوان أن يأتى أفعالها على : أفعل ، وأفعال كابيض ، وأسود ، وأحمر ، وأصفر ، فحمل كل ما جاء من الثلاثى عليهما وأما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه ، لكن بعضها المزيد فيه ، أكثر استعمال فيه من غيرة ، كاحول وأعور ، فإنهما أكثر استعمالا من حول وعور ، ولذلك لم يقلب واوهما حملا على أحول ، وأعور ، وما لم يجىء منه أفعل وأفعال كالنحر والعقم ، والعرج والعمى لم مين فيها لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان ، والعمى ، والبواقى محمولة على القسمين المذكورين فى الامتناع » .

وقد صرح بذلك سيبويه فى الكتاب حيث قال (٤) : « باب مالا يجوز فيه ما أفعله » . وذلك ما كان أفعل ، وكان لونا أو خلقه ، ألا ترى أنك لا تقول:

---

١) حاشيته ٣ / ١٨ — ٢) الكتاب ٤ / ٩٨

٣) شرح الكافيه ٢ / ٢١٣ — ٤) الكتاب ٤ / ٩٧ ، ٩٨

ما أحمره ، ولا ما أبيضه ، ولا تقول : في الأعرج ما أعرجه ، ولا في الأعشى : ما أعشاه ، إنما تقول : ما أشد حمرته ، وما أشد عشاه ، وما لم يكن فيه ، ما أفعله ، لم يكن أفعل به رجلا ، ولا هو أفعل منه ، لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه . . . وإنما دعاهم إلى ذلك : أن هذا البناء داخل في الفعل ألا ترى قلته في الأسماء وكثرته في الصفة لمضارعتها الفعل ، فلما كان مضارعا للفعل موافقا له في البناء كره فيه ما يكون في فعله أبدا .

ويعلل ذلك الشيخ خالد الأزهري بقوله (١) : واختلف في المنع فقيل : لأن حق صيغة التعجب أن تبنى من الثلاثي المحض . وأكثر أفعال الألوان والخلق فما تجيء على « أفعل » بتسكين الفاء وزيادة مثل اللام نحو : أخضر فلم يبن فعلا التعجب في الغالب عما كان منها ثلاثيا ، إجراء للأقل مجرى الأكثر وقيل : لأن الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجـــرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الأعضاء في عدم التعجب منها .

وقيل : لأن بناء الوصف من هذا النوع على أفعل : ولم يبن منه أفعل تفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر . فلما امتنع صوغ أفعل التفضيل منه امتنع صوغ فعلى التعجب منه لجريانهما مجرى واحدا في أمور كثيرة وتساويهما في الوزن والمعنى ، ا . هـ

كما صرح المبرد في المقتضب (٢) بمنع صوغها وعزا ذلك لسيبويه فقال : « وكذا ما كان من الألوان والعيوب نحو : الأعور . والأحمر . وإنما امتنع

---

١) التصريح ٢ / ٩٢ - ٩٣ ٢) ج ٢ ص ٢٥٠ - ٢٥١

لشيئين :

أحدهما : أن أصل فعله أن يكون افعل ، وافعال نحو : احمر ، واحمار ، ودخول الهمزة على هذا محال .

والقول الآخر قول الخليل : وهو أن هذا الشيء قد ثبت واستقر ، فليس يجوز فيه الزيادة والنقصان ، فهو وإن كان مشتقاً من الفعل - بمنزلة اليد والرجل فلا يقال : ما أيداه ، ولا ما أرجله ، وانما أقول : ما أشد يده » .

هذه هي الشروط الواجب اتباعها عند مراعاة صياغة التعجب من الفعل وقد نقل العلامة الأشموني (١) : شرطا تاسعا وهو ألا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو : « قال » من القائلة ، فانهم لايقولون : ما أقيله استغناء بما أكثر قائلته ، كما لايصح مع الفعل : « سكر ، قعد ، جلس ، نام ، غضب ، قام » أن تقول ما أسكره ، وما أقعده ، وما أجلسه ، وما أغضبه ، وما أقومه .

ويقول الأشموني (٢) : وعد ابن عصفور منها « نام » غير صحيح ، لأن سيبويه حكى : ما أنومه ، كما اشترط بعضهم : أن يكون الفعل واقعا غير مستقبل حتى يتأتى التعجب منه أي أن ما يدل على مستقبل ، لا يجوز أن نصوغ منه التعجب . ومنهم من قال : لا بد أن يكون دائما ، أو يجب أن يحول إلى « فعل » اللازم بضم العين أصلا أو تحويلا لأنه فعل غريزة فيصير لازما ، ثم تخلفه همزة النقل .

وأرى :

أن هذه الشروط الزائدة لاتتناسب مع التعبير عن الدهش والعجب مع أن

(١ ، ٢) شرح الأشموني ٤ / ١٨١ .

فيها تقييداً مرهقاً فوق طاقة الانسان حتى يعرف ماتركوه من القياس إلى غيره فضلا عن العرب أجازت : ما أشد لمع البرق . وهو غير دائم ، وما أحسن مايكون الطفل - وهو غير واقع وما أعلم زيداً - بلا نحو بل - إلى « فعل » بضم العين .

فالأولى طرح هذه الشروط التى تعوق الطالب ، وشروده عن حرية الصياغة للباب .

كيفية التعجب من الفعل المستوفى الشروط :

أولا : يتعجب من الفعل الذى استكمل الشروط مباشرة على وزن : ما أفعله أفعل به ، نحو : أجمل الزهور ، أجمل بها ، وذلك من الفعل « جمل » وما أعظم الحق ، وأعظم به ، من « عظم » وما أحسن العلم وأحسن به من الفعل حسن وهكذا تصوغ من الفعل مباشرة على الوزنين السابقين . وقد سبق إعراب كل صيغة على رأى أهل البلدين ، ولكن الصياغة عندهما لا تختلف ، إذ الأسلوب وارد عن العرب فلا يغير عما ورد .

ثانياً : يجوز مع ماسبق أن تستعين بمساعد مع مصدر الفعل الصريح المنصوب على ماسبق بشرط أن يكون الفعل المساعد مناسبا لمعنى المصدر مثل ما أشد ، وأشدد به ويا أجمل وأجمل به مثل التعجب من ضرب : ما أقبح ضرب التلميذ ، أقبح بضربه ومن « جلس » ما أعظم جلوسك فى الحرم الشريف أعظم بجلوسك فيه ، ومن قام « ما أروع قيام الإنسان بواجبه ، أروع بقيام الإنسان بواجبه » ومن الفعل « فهم » ما أجدر فهم الطالب الدرس ، أجدر

بفهم الطالب الدرس وهكذا فى كل فعل مستوف لشروط التعجب والمصدر منصوب على أنه مفعول به ، أو مجرور لفظا بحرف الجر الزائد وهو فاعل .

ثالثاً : ويجوز أيضا فيما سبق(١) أن تأتى مع الفعل المساعد المناسب بمصدر مؤول تقول : ما أحسن أن فهم الطالب الدرس ، أحسن بأن فهم الطالب الدرس ، والمصدر المؤول فى محل نصب مفعول به ، والثانى فى محل رفع فاعل مجرور لفظا بحرف الجر الزائد وقال الشاعر :

وقال نبي المسلمين تقدموا * وأحبب إلينا أن تكون المقدما (٢)

فحذف حرف الجر مع المصدر المؤول والأصل : بأن تكون . وتقول أيضا : ما أقبح أن ترك الانسان عمله ، أقبح بأن ترك عمله ، وعلى ذلك ، فالفعل المستوفى للشروط السابقة يصاغ منه التعجب بطرق ثلاثة - كما بينت -

كيفية التعجب مما لم يستوف الشروط :

إذا فقد الفعل أحد الشروط السابقة ، فإننا لانصوغ منه أسلوب التعجب السابق مباشرة . وإنما نستعين للتوصل لذلك بفعل تعجب مساعد ومناسب ثم نأتى بعده بالمصدر الصريح أو المؤول على التفصيل الآتى :

أولا : إذا كان الفعل زائدا على ثلاثة أحرف نحو : استخرج تقدم . دحرج أو كان الوصف منه على أفعل فعلا نحو : خضر . سود . حمر فنأتى

---

١) انظر شرح الاشمونى ٣ / ١٩ ٢) البيت من الطويل لعباس بن مرداس وانظر العينى ٣ / ٦٥٦ ، ٤ / ٥٩٣ والتصريح ٢ / ٣٥٣ والهمع ٢ / ٩٠ ، ٩١ ، ٢٢٧ والاشمونى ٣ / ١٩ .

بفعل التعجب المساعد المناسب ثم نأتى بمصدره بمصدر الفعل المراد التعجب منه صريحا منصوبا أو مؤولا فنقول : ما أعظم استخراج العمال للبترول ، أعظم باستخراجهم له . أو ما أعظم أن استخرج العمال للبترول وأعظم باستخراجهم له ، وما أشد خضرة الزرع . وأشدد بخضرة الزرع وما أشد أن خضر الزرع أشدد بأن خضر الزرع . ونحو ذلك . فالصيغة صارت للانشاء وانسلخ عنها معنى الزمان .

ثانياً : إن كان الفعل منفيا نحو : مافهم العدو الدرس أو مبنيا للمجهول نحو قضى الأمر فهم الدرس . وهذان نصوغ منهما التعجب بإيجاد فعل تعجب مساعد ومناسب . ثم نأتى من الفعل بمصدره المؤول مع المحافظة على معنى النفى وقلب الماضى الى المضارع والصيغة تعيد بذلك إلى إنشاء التعجب ولا شأن لها بالدلالة على الزمن .

تقول : ما اقبح ألا يفهم العدو الدرس . ويجوز فيه فقط أن تأتى بمصدره الصريح مسبوقا بكلمة « عدم » نحو : « ما أقبح عدم فهم العدو الدرس » .

كما نقول : ما أجمل أن قضى الأمر . وما أحسن أن فهم الدرس وأجمل بأن قضى الأمر . وبأن فهم الدرس . وبأن لا يفهم لدرس او بعدم فهم الدرس .

ثالثاً : الفعل الناقص إن كان له مصدر . جئنا بفعل تعجب مساعد مناسب وأتينا بمصدره الصريح نحو : ما أشد كونه جميلا . واعظم بكونه جميلا وإن لم يكن له مصدر صريح . أتينا بمصدره المؤول بما أو أن نحو : ما اجمل ما كان أو أن كان النهار مشرقا . وأجمل بأن كان النهار مشرقا . وهكذا .

رابعاً : الجامد نحو : عسى ، ليس ، بئس ، والذى لايقبل التفاوت نحو : مات ، فنى ، لايتعجب منهما ألبته .

واعلم أن التعجب من الألوان والعيوب الظاهرة لايتأتى منهما مباشرة فلا تقول من : حمر ، سود ، عور ، حول . ما أحمـره ، ما أسوده وما أعوره ، وما أحوله . بل لابد من الفعل المساعد المناسب مع مصدره الصريح أو المؤول بأن تقول : ما أشد حمرته وأشدد بحمرته وهكذا عند البصريين ، وقد وضحنا وجهة نظرهم فى هذا .

أما الكوفيون (١) فيجيزون التعجب من البياض والسواد بخاصة ، لأنهما أصل الألوان ، وقد ورد السماع بهما كقول الشاعر :

جارية فى درعها الفضفاض * أبيض من أخت بنى إباض (٢)

وقول الآخر :

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم * فأنت أبيضهم سربال طباخ (٣)

وقد حكم البصريون عليهما بالشذوذ قياساً ، لأن أفعالها غير ثلاثية واستعمالا لأن البيتين لايبنى عليهما قاعدة ، فهما فى عداد الضرورة الشعرية ، أو أن ذلك ليس من باب التفضيل ، وانما هو من باب الصفة المشبهة .

---

١) انظر شرح المفصل ٧ / ١٤٧ والانصاف ١٤٩ وشرح الخزانة ٨ / ٢٢٩ .

٢) البيت من الرجز لرؤبة وهو من ملحقات ديوانه ١٧٦ وانظر الخزانة ٨/ ٢٣٠

٣) البيت من البسيط لطرفه بن العبد فى ديوانه ص ١٥ واللسان (بيض) وابن يعيش ٦ / ٣ والمقرب ١٠ والتصريح ١ / ٣٢٥ وحلى الزجاجى ١١٦

الفصـــل الثالث

صيغـة فعـــل

من أساليب التعجب تحويل الفعل الثلاثي إلى « فعل » بضم العين ، مضمنا معنى التعجب ، سواء أكان مضموم العين أم محولا إليها ، لإنشاء التعجب ، كقوله تعالى : « كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا (١) » وقال سبحانه : « وحسن أولئك رفيقـا (٢) » وقال تعالى : « ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا (٣) » فساء « بمعنى » « بئس » وفيها ضمير مستتر يفسره الظاهر وهو « مثلا » من ساءه الشيء يسوءه ضد سره ، فإذا نقلتـــه إلى معنى « بئس » نقلته إلى « فعل » بضم العين ، وصار لازما بعد أن كان متعديا فيصير تقديره : سوء مثل : فقه ، شرف . وفي ذلك يقول العلامة ابن يعيش (٤) : « لك أن تذهب بسائر الأفعال إلى مذهب نعم ، بئس ، فتحولها إلى « فعل » فتقول : عـــلم الرجل زيد ، وجاد الثوب ثوبه ، وطاب الطعام طعامه وإذا تعجبت فهو مثل : « نعم الرجل زيد ، تمدح وأنت متعجب » .

نقول : قضو الرجل ، ودعو الرجل . إذا أجاد القضاء ، وأحسن الدعاء وظرف الطالب محمد » .

---

١) الصف ٣ ٢) النساء ٦٩ ٣) الأعراف ١٧٧

٤) شرح المفصل ٧ / ٢٩

ويجوز نقل حركة العين إلى الفاء فتقول فى جئت حب بالنقل والادغام قال الشاعر :

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها * وحب بها مقتولة حين تقيل (١)

ويقول ابن عقيل (٢) : « ويكثر انجرار فاعله بالباء نحو : حسن بزيد رجلا ومنه قول الأخطل السابق » .

فصوغه على « فعل » للمدح أو للذم مع الدلالة على التعجب يقتضى اعتبار الفعل دالا على الطبيعة ، فيكون لازما جامدا ، وكل فعل يجوز تحويله إذا كان صحيحا ، ويجوز إسكان عينه أو نقل ضمة العين إلى الفاء - كما سبق - وفاعله لا تلزم فيه « أل » بل يكون معرفة أو نكرة نحو : حسن الرجل علما ، وعظم رجل فضلا ، كما يجر بالباء ، وقد تدخل على الفعل اللام نحو : لكرم زيد .

وتلحق به العلامات نحو : هند لكرمت ، ويكون فاعله كفاعل نعم ، وبئس السابق (٣) ويجب أن يطابق ماقبله نحو : الخلاص عظم رجلا ، أما مع التمييز المتأخر فلا يلزم مطابقته بل يلزم الإفراد والتذكير .

كما يجب فك الادغام فى فعله نحو : شدد بالرجل إيمانا ، وعدد بالطالب إخلاصا . ومنه الفعل « حب » إذا كان فاعله إسما ظاهرا - كما سبق - فإن كان الفاعل « ذا » وجب بقاء الفعل على صورته فتحا وادغاما لأنه مركب معها ،

---

١) البيت من الطويل للأخطل فى ديوانه ٤ والخزانة ٤ / ١٢٢ والعينى ٤/ ٢٦ وابن الشجرى ١٤ وابن يعيش ٧ / ١٢٩ .

٢) المساعد جـ ٢ ص ١٣٨ ٣) اللمع ٢ / ٨٨ .

قال الشاعر :

حب بالزور الذى لا * يرى منه إلى صفحة أو لمام (١)

حكم تحويل الفعل المعتل :

أولا : الفعل المثال ، والأجوف يكونان كالصحيح عند التحويل نحو : وزن ، وضع ـ ساد ـ شاد ، ونحو ذلك .

ثانياً : الناقص بالواو أو بالألف وهى منقلبة عن الواو نحو : دعا ، أو عن الياء نحو : سعى يحول الى فعل بضم العين ، ويجوز مع ذلك تسكين عينه نحو سرو . سرو ـ غزو . دعو . سعى ، بالضم أو بالتسكين .

ثالثا : الناقص بالياء نحو : خشى ، وعند تحويله إلى « فعل » تقلب الياء إلى واو ، الثلثية ياء ، ثم يضم عينه ، فإن كان بالياء نحو : « شوى » ، ضم عينه ، فتقلب ياؤه واوا فتصير « شو » ويجوز إسكان عينه نحو : شوى ، قوى .

أما المعتل العين واللام بالياء نحو : حى ، عى (٢) فلا يصح تحويله إلى فعل .

ويذكر الأشمونى عن ابن عصفور (٣) قوله : « إن العرب شذت فى ثلاثة ألفاظ فلم تحولها إلى « فعل » بل استعملتها استعمال نعم وبئس من غير تحويل وهى : علم ، جهل ، سمع .

ويعلق السيوطى على ذلك بقوله (٤) : « بعض العرب لا يحيمم ، فعلى ذلك

---

١) البيت من المديد للطرماح فى ديوانه ص ٩٧ والاشمونى ٣ / ٣٩ والكامل ٤٠٧ والعينى ٤ / ١٥ .

٢) التصريح ٢ / ٩٨ .

٣) ج ٣ ص ٣٠

٤) الهمع ٢ / ٨٨

يجوز تحويل هذه الأفعال .

ويقول الشيخ يس الحمصى (١) «كل فعل ثلاثى متصرف تام ، مثبت قابل للتفاضل ، مبنى للفاعل ليس الوصف منه على أفعل فعلاء ، صالح للتعجب منه فإنه يجوز استعماله على «فعل» بضم العين ، إما بالأصالة كظرف أو بالتحويل بأن يكون فى الأصل مفتوح العين كضرب ، وقتل أو مكسورها كعلم ، فهم بضم العين فيهن ، وانما حولت لتلحق بالغرائز ، ولتصير قاصرة كنعم» .

ولقد جمع بقوله السابق «شروط الصياغة والتحويل على فعل للتعجب» .

صور الفاعل معه :

بالاستقراء اللغوى وجد أن الفاعل مع فعل يأتى على هذه الصور :

ا - يكون فاعله بأل نحو : عظم الطالب على ، وخبث الرجل زيد .

ب - أو يكون فاعله مضافا إلى مافيه أل نحو : ساء خطيب النار أبو لهب ، وكرم طالب العلم أحمد .

جـ - أو يكون فاعله ضميرا مستترا نحو قوله تعالى : وساءت مرتفقا (٢) .

ء - أو يكون فاعله «ما» نحو قوله تعالى : ساء مايحكمون (٣) .

وقد زاد الكوفيون (٤) صيغة أخرى على ماسبق وهى : أفعل بغير «ما» مسندة إلى الفاعل نحـــو : فأبرحت فارسا . أى ما أبرحك فارسا ، وهو فى الأصل : فعل ثلاثى «فعل» زيدت عليه همزة التصيير .

---

١) حاشيته على التصريح ٢ / ٩٨ ٢) الكهف ٢٩

٣) الأنعام ١٢٦ ٤) الهمع ٢ / ٩٠

الفصـــل الرابع
(صيغة أفعل فى التفضيل)

الصلة بين أفعل فى التعجب والتفضيل :

من الصيغ المعبرة عن المعنى ، التى لم يضع لها العرب حرفا ، صيغته أفعل ، فى التفضيل ، فهى تشترك مع التعجب فى المعنى ، فكل من المتعجب منه والمفضل زاد فى حده ، وفاق فى موضعه جمالا أو قبحا ، وثبت لكل منهما الزيادة فى الفضل والنقص .

يقول الرضى (١) : مؤيدا ماسبق :

المتعجب منه كالغريزة ، وكذا فى أفعل التفضيل ، ونقل أفعل إلى فعل لبناء التعجب والتفضيل منه لا لذاته ، فليس خبرا لا يتعديان إلى المفعول ، وهما مأخوذان من الفعل اللازم ، فعل ، وأجاز سيبويه صياغة التفضيل من أفعل كالتعجب قياسا وسماعا عن غيره ، والأخفش والمبرد جوازه مطلقا ، اهـ وبكلام الرضى السابق وضحت الصلة بين كل من أفعل فى التعجب وفى التفضيل ويزيد الأمر وضوحا فى شرح الكافيه بقوله : « ولمشابهة أفعل التعجب لأفعل التفضيل فى الوزن ، والأصل المبنى منه وشرايط بنائه ، وتصحيح العين نحو : ما أقوله ، وما أبيعه ، وتعديه بما يتعدى به أفعل فى التفضيل فوهم غير الكسائى من الكوفيين أن أفعل فى التعجب اسم كأفعل فى التفضيل » .

---

١) شرح الكافيه ٢ / ٢٠٨ .

ويقول العلامة ابن يعيش (١) «وانما جرى هذا أفعل من هذا مجـــرى التعجب لانفارقهما فى اللفظ وتقاربهما فى المعنى ، أما اللفظ : فبناؤهما على أفعل فكما لايكون أفعل فى التعجب مما زاد على الثلاثة ، فكذلك لايكون هذا فى باب أفعل من هذا ، لاستحالة أن يكون هذا البناء مما زاد على الثلاثة لأن ذلك إنما يكون بهمزة زائدة أولا ، وثلاثة أحرف أصول بعدها ، فلو رمت بناء مثل هذا مما زاد على الثلاثة لزمك أن تحذف منه شيئا ، فيكون حينئذ هدما لا بناء .

وأما المعنى : فلأنه تفضيل ، كما أنه تفضيل ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما أعلم زيدا . كنت مخبرا أنه فاق أشكاله ، وإذا قلت : زيد أعلم من عمرو فقد قضيت له بالسبق والسمو عليه » .

وفى أوضح دليل على قوة الصلة بينهما ، وأنهما من صيغ التعبير عن المعانى عند العرب .

قال ابن هشام فى المغنى (٢) : « الثالث ما أعطى حكم الشيء لمشابهته له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل ، وأفعل فى التعجب ، فإنهم منعوا التفضيل أن يرفع الظاهر كشبهه بأفعل فى التعجب لشبهه بأفعل فى التفضيل فيما ذكرنا .

وقال : ياما أميلح غزلانا . ولم يسمع ذلك إلا فى : أحسن وأملح ، ذكره الجوهرى ، ولكن النحويين مع ذلك قاسوه » ا . هـ

---

١) شرح المفصل ٦ / ٩١ ٢) ج٢ ص ٦٠

الفرق بين أفعل فى التعجب والتفضيل :

ولكن مع قوة الصلة بينهما إلا أن فروقا يجب مراعاتها - فأفعل فى التعجب فعل على الرأى القوى ، وفى التفضيل اسم بالإجماع غير معروف للوصفية ووزن الفعل(١) والمنصوب بعد أفعل فى التعجب مفعول ، وبعدها فى التفضيل تمييز منصوب .

كذلك لايصاغ التعجب إلا مما وقع فى الماضى واستمر ، والتفضيل يجوز صياغته مما دل على المستقبل تقول : أنا أحفظ فى الامتحان غدا

يقول الرضى (٢) فى ذلك : « ولا ينبيان إلا ما يبنى منه أفعل التفضيل - ويزيد عليه فعل التعجب بشرط : وهو أنه لايبنى إلا مما وقع فى الماضى واستمر بخلاف التفضيل فإنك تقول : أنا أضرب منك غدا ، ولا يتعجب إلا مما حصل فى الماضى واستمر حتى يستحق أن يتعجب منه ، أما الحال الذى لم يتكامل بعد ، والمستقبل الذى لم يدخل بعد فى الوجود ، والماضى الذى لم يستمر ، فلا يستحق التعجب منها ، فلذا كان أشهر صيغتى التعجب على الماضى أعنى « ما أفعل » .

وصيغة « أفعل فى التفضيل بعد أن ثبت صلتها القوية بالتعجب نستطيع أن نحدد معناها .

أولا : معنى التفضيل :

وهو الوصف المبنى على أفعل لزيادة صاحبه على غيره نحو : محمد أكرم

---

١) انظر التصريح ٢ / ١٠١   ٢) شرح الكافيه ٢ / ٣٠٧

من على ، ويوسف أحسن من ابراهيم قال تعالى : « النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم (١) » فهو يدل على أن الذين قد اشتركا فى صفة وزاد أحدهما على الآخر فى تلك الصفة غالبا ، والأول يسمى الفضل، والآخر : يسمى المفضل عليه ، أو المفضول ، والصفة المشتركة بينهما قد تكون أمرا حسنا أو أمرا ذميما ، وهذا فى أغلب أحواله ، والا فقد يدل على البعد أو الوصف المجرد كما سيأتى :

يقول ابن عقيل (٢) عن حذف همزة أفعل فى التفضيل :

« تحذف الهمزة من « خير ، شر ، حب ، شد » قال الشاعر :

ماشد أنفسهم وأعلمهم بما * يحمى الذمار به الكريم المسلم (٣)

وقد صرح الأشمونى (٤) : « بأن الهمزة فيه حذفت لكثرة الاستعمال ، ومثال حذفها من « حب » قول الشاعر :

وزادنى كلفا فى الحب أن منعت * وحب شىء لدى الانسان مامنعا (٥)

وقد يستعمل « خير وشر » على الأصل كقراءة بعضهم : سيعلمون غدا من

---

١) الأحزاب ٦ ٢) المساعد ١ / ١٦٦ ٣) البيت من الكامل ولايعرف قائله وانظر الشافيه ٣١٤ / ٤ ومعجم الشواهد ١ / ٣٥٤ .

٤) ٣ / ٣٣ ٥) هذا بيت من البسيط للأحوص فى ديوانه ١٣٣ وانظر الهمع ٢ / ١٦٦ والدرر ٢/٢١٤ ونوادر أبى زيد ٢٧ ونهاية الأرب ٢ / ٢٤٧ واللسان « حب » .

الكذاب الأشر (١) ، ونحو قول الشاعر :

« بلال خير الناس وابن الأخير (٢) »

وقال تعالى : « إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم ، لاتحسبوه شرا لكم بل هو خير لكم (٣) ، لحذف الهمزة من خير وشر » .

وفي باب التعجب ترد الهمزة في غالب الأساليب تقول: ما أخيره وما أشره وندر حذف الهمزة فيهما (٤) .

وينقل الشيخ يس العليمي(٥) عن الأخفش بأن سر حذف الهمزة فيما سبق « أنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما ، وذلك في خير وشر ، أما غيرهما « حب ، وشد » فلهما فعلان ، فالأول التعليل في الحذف بكثرة الاستعمال .

صياغة أفعل التفضيل :

يصاغ أفعل التفضيل من الأفعال التي يصاغ منها التعجب بشروطه الثمانية السابقة ، وما منع صياغته لفقده بعض الشروط يمنع أيضا هنا ، وما توصل فيه إلى التعجب بالفعل المساعد المناسب هناك ، فإنه يطبق هنا على أفعل التفضيل وفي ذلك يقول ابن مالك « رحمه الله » :

---

١) قراءة ابي قلابة التصريح ٢ / ١٠١ والآية من سورة القمر ٢٦ .

٢) هذا شطر بيت من الرجز ، ولم أعرف قائله وانظر الصبان ٣ / ٤٣ والتصريح ٢ / ١٠١ والمساعد ٢ / ١١٧ .

٣) النور ١١ ٤) الصبان ٣ / ٣٣

٥) التصريح ٢ / ١٠١ حاشيته .

صغ من يصوغ منه للتعجب * أفعل للتفضيل وأب اللذ أب
وما به إلى تعجب وصل * لمانع به إلى التفضيل صل

فإذا أردت أن تصوغ أفعل التفضيل من الأفعال الآتية : نفع ، شرح ، علم ، ظهر ، قلت :

أولا : من الأفعال مباشرة على وزن أفعل : محمد أنفع من علي وابراهيم أشرح من بكر ، ويوسف أعلم من زيد ، والحق أظهر من الباطل .

ثانياً : يجوز أن تستعين باسم تفضيل مساعد مناسب ، وتأتى بمصدر الفعل السابق صريحا أو مؤولا فتقول : يوسف أكثر نفعا من صالح ، والمدرس أعظم شرحا من غيره ، وبكر أعلم من صديقه ، والحق أكثر ظهورا من الباطل والمصدر المنصوب فى كل ماسبق يعرب تمييزاً ملحوظا . وهو مصدر صريح كما رأيت .

وتقول بالمصدر المؤول : محمد أكثر أن نفع من علي ، والمدرس أعظم ماشرح من الطالب ، وعلى أروع ماعلم من غيره ، وزيد أقوى أن ظهر فى عرضه من زميله وهكذا ، والمصدر المؤول يقع موقع التمييز .

صياغته مما لم يستوف الشروط :

إن صياغة اسم التفضيل يأخذ فى ذلك حكم التعجب السابق ، فإن كان الفعل جامدا كعسى وليس أو ليس قابلا للتفاوت مثل : مات وفنى ، فلا يصاغ منهما اسم تفضيل ألبتة ، أو كان لافعل له كاليد والرجل وإن كان الفعل غير ثلاثى نحو : دحرج ، زلزل ، استغفر ، تقدم ، أو كان الوصف منه على أفعل فعلاء

بأن كان من الألوان والعيوب نحو : حمر ، عور ، حول ، سود ، فلا نصوغ مما سبق اسم التفضيل مباشرة ، وإنما نأتى باسم تفضيل مساعد مناسب (١) ثم نأتى بعده بالمصدر الصريح أو المؤول ، وينصب على أنه تمييز نحو : العامل أكثر دحرجة للحجر من غيره ، أو أكثر أن دحرجه ، والحياة أشد زلزلة للانسان من غيره ، أو أشد أن زلزلت الانسان المؤمن أكثر استغفارا لربه أو أن استغفر من غيره ، المسلم أعظم تقديما أو أن يتقدم فى أخلاقه من غيره وتقول : السماء أشد حمرة أو أن حمرت من الأرض ، والرجل أقبح عوراً أو أن عور من غيره وهكذا .

فإن كان الفعل غير ثلاثى ، وهو على وزن أفعل نحو : أكرم ، أظلم فقيه المذاهب الثلاثة السابقة فى التعجب من الجواز مطلقا أو المنع مطلقا أو الجواز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو : أمسى ، أوفى .

وإن كان الفعل منفيا للمجهول نحو : مافهم الدرس ، وما نبس ببنت شفة وكسر الزجاج ، وقضى الأمر . فإننا نصوغ منه اسم التفضيل بمساعد مناسب مع المصدر المؤول فقط نحو : هو أقبح أن مافهم الدرس أو أجمل أن مانبس هو أجمل أن قضى الأمر ، وأعد أن كسر الزجاج منى .

وقد سبق أن قلنا . إن البصريين لايصوغون أفعل التفضيل من الألوان مطلقا ، والكوفيون يجيزون صياغتها من لونى البياض والسواد .

---

١) شرح الاشمونى ٣ : ١٥

الوارد عن العرب المخالف وحكمه :

قد ورد عن العرب من أساليبهم ما يخالف القواعد السابقة ، وهو كثير مثل قولهم : هو أقمن من كذا . وأخص من شظاظ ، لأنه لا فعل لهما ، وحكى ابن القطاع : لصص : بمعنى استتر كما ذكر الأشموني (١) .

وكذلك : هو أخصر من غيره ، وهو أعطاهم للدراهم . وأولاهم للمعروف وهذا المكان أقفر من غيره ، لأن الفعل غير ثلاثي ، ومنه : هو أكرم لي من زيد ، أي أشد إكراما ، ومن أمثالهم : هو أفلس من ابن المذلق ، وأحمق من هبنقة - ومما جاء من الفعل المبني للمجهول : هو أزهى من ديك ، وأشغل من ذات النحيين ، وأعنى بحاجتك وهو أعذر منه ، وألوم ، وأشهر ، وأعرف وأنكر ، وأرجى ، وأخوف ، وأهيب ، وأحمد ، وأنا أسر بهذا منك .

وقال الزمخشري (٢) :

وقد جاء أفعل ولا فعل له . قالوا : أحنك الشاتين ، وأحنك البعيرين . وفي أمثالهم : آبل من حنيف الحناتم ، وكل ذلك وأمثاله مما ورد عن العرب ، وهو بيانه أعني يحفظ ولا يقاس عليه ، ولكن كثرة الوارد ألا تبيح لنا القياس عليها ، وقد قال بذلك الكوفيون حتى تتسع روافد اللغة ، وتتنوع أساليبها ، ولكن ذلك وإن كان كثيرا فالأكثر منه يسير على نمط القواعد ، وتبنى عليه الصياغة وهو الأصح .

---

(١) شرح الأشموني ٣ / ١٣ (٢) المفصل ٦ / ٩٤

أقسام أفعل التفضيل :

ينقسم أفعل التفضيل باعتبار صياغته إلى أربعة أقسام وهي :-

١ - مجرد من أل والاضافة . ٢ - مقترن بأل .

٣ - مضاف إلى نكرة . ٤ - مضاف إلى معرفة .

وإليك الحديث عن كل قسم وحكمه :

الأول . المجرد من أل والاضافة .

وفيه اسم التفضيل قد جرد من أل والاضافة نحو قوله تعالى : إن ترنى أنا أقل منك مالا وولدا (١) ، ومثل قوله تعالى : « أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا (٢) » وقول الحق سبحانه : « قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم .. إلى قوله : أحب إليكم من الله ورسوله (٣) » وقولهم الموت أحلى من حياة مرة .

وتقول المحمدان أفضل من غيرهما ، والرجال أكرم من غيرهم والنساء أعظم فى المنازل من غيرهن وهكذا - فيجب فيه الافراد والتذكير ، ودخول « من » الجارة على المفضل عليه .

قال ابن يعيش (٤) : « ولا يجوز تعريفه والحالة هذه لا بالألف واللام ولا بالاضافة ، لأنه بمنزلة الفعل ، والفعل لا يكون إلا نكرة لأنه موضوع للخبر والمراد من الخبر الفائدة ، فلو عرف لم يبق مفيدا ، وإنما قلنا : إنه فى معنى الفعل لأمرين :

---

١) الكهف ٣٩ ٢) الكهف ٣٤ ٣) التوبة ٢٤

٤) شرح المفصل جـ ٦ ص ٩٥

أحدهما : أنك إذا قلت : زيد أفضل منك ، فإنما المراد أن فضله يزيد على فضلك فهو عبارة عن الفعل .

والثاني : أنه متضمن المصدر وزيادة فكان كالفعل الدال على الحدث والزمان فلما كان الفعل لا يضاف ولا تدخله لام التعريف لم تدخل على ما هو بمعناه ، ولأن « من » تكسب ما تتصل به من أفعل تخصيصا ، واللام إذا دخلت عليه استوعبت من التعريف أكثر مما تفيده من التخصيص كرهوا الجمع بينهما ، فيكون نقضا لغرضهم ، وتراجعا عما حكموا به من قوة التعريف إلى ما هو دونه فلما يجز الجمع بين اللام و « من » عاقبوا بينهما ، فإذا وجد أحدهما سقط الآخر ولم يسقطا معا حتى لا يذهب ما تفيده « من » من التخصيص ، و « أل » من التعريف » .

معنى « من » الداخلة على المفعول :

اختلف العلماء فى معنى « من » الداخلة على المفضل على أقوال :

فذهب المبرد إلى أنها لابتداء الغاية من ارتفاع أو انحطاط . ويرى سيبويه : أنها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال فى : هو أفضل من زيد . فضله على بعض ولم يعم ، ويرى ابن مالك (١) : أنها بمعنى المجاوزة وكأن القائل : زيد أفضل من عمرو قال : جاوز زيد عمرا فى الفضل ، قال : ولو كان الابتداء مقصودا لجاز أن تقع بعدها « إلى » ثم قال : ويبطل كونها للتبعيض أمران : أحدهما : عدم صلاحية « بعض » موضعها .

---

١ التسهيل ص ١٣٣ .

والآخر: كون المجرور بها عاما نحو: الله أعظم من كل عظيم.

ورجح الأشمونى (١) رأى المبرد بأن ما رد به ابن مالك عليه ليس بلازم، لأن الابتداء قد يترك الإخبارية لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الإخبارية لأن ذلك أبلغ فى التفضيل حتى لا يقف السامع على محل الانتهاء، ا. هـ

والمناسب للتفضيل معرفة البدء، وترك تحديد الانتهاء حتى يكون ذلك أبلغ.

حذف «من» ومجرورها:

من المعلوم أن المفضل عليه لابد أن يجر «بمن» فقط دون غيرها، ويجوز حذفها مع مجرورها، إذا وجد فى الكلام دليل يدل على ذلك المحذوف وذلك كقول الله تعالى: أنا أكثر منك مالا، وأعز نفرا (٢)، ففى الآية الكريمة إثبات لمن ومجرورها، ثم حذف لهما مع دليل على المحذوف والتقدير وأعز نفرا منك.

وقوله تعالى: «والآخرة خير وأبقى (٣)»، أى من الأولى

قال فى التصريح (٤):

«وأكثر ما تحذف مع المفعول إذا كان أفعل خبرا فى الحال أو فى الأصل فيشمل خبر المبتدأ، وخبر كان وأن، وثانى مفعول ظن، وثالث مفاعيل أعلم نحو: القرآن أصدق، وكان الرسول ﷺ أبلغ، وإن المسلم أكرم، وظننت الطالب أجمل، وأعلمت المدرس التلميذ محمدا أفضل، فحذف فى الجميع

---

١) شرح الأشمونى ٣/٣٤ ... ٢) الكهف ٣٤ ... ٣) الأعلى
٤) جـ ٢ ص ١٠٢.

« من » ومدخولها » ا . هـ

ويقدر المقابل المذكور أي « من غيره »

ويقل الحذف إن كان أفعل حالا نحو : سمعت كلمات الحفل أروع للعقل وأزكى الروح ، وأذهب للحزن - قال الشاعر :

دنوت وقد حلناك كالبدر أجملا * فظل فؤادي في هواك مضللا (١)

والتقدير : أجمل من البدر ، وأجمل ، حال منصوب وصاحبه تاء الفاعل . ومن القليل كذلك مجيئه صفة ، كقولك : تكلم أجمل . وناقش أحسن . وفهم أروع والتقدير : بأي كلاما . ومسألة وعلما . وكل منها صفة المحذوف .

قال الشاعر :

تروحي أجدر أن تقيلي * غدا بجنبي بارد ظليل (٢)

والتقدير : تروحي وائتي مكانا أجدر من غيره . بأن تقيلي فيه .

قال ابن عقيل (٣) :

ويحذف المفضول بعد الخبر كقوله تعالى : « أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير (٤) » وقوله : ذلكم اقسط عند الله واقوم للشهادة وأدنى الا ترتابوا (٥)

---

١) البيت لا يعرف قائله وهو من الطويل وانظـــر العيني ٤ / ٥٠ والتصريح ٢ / ١٠٣ والاشموني ٣ / ٤٦ ومعجم الشواهد ١ / ٢٦٥ .

٢) البيت من الرجز لأحيحة بن الجلاح وهو في المحتسب ١ / ٢١٢ والعيني ٤ / ٢٦ والتصريح ٢ / ١٠٣ والاشموني ٣ / ٤٦ ٣) المساعد ١ / ١٦٦

٤) البقرة ٦١ ٥) البقرة ٢٨٢ .

أو ما أصله الخبر كقوله : «تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم اجرا (١)» .

«ما عند الله هو خير لكم» وقول الشاعر :

سقيناهم كأسا سقونا بمثلها * ولكنهم كانوا على الموت اصبرا (٢)

تقديم شبه الجملة على أفعل وجوبا :

الجار والمجرور مع أفعل التفضيل يأتى غالبا بعده ، واحيانا يعرض مايوجب تقدمه عليه ، إذا كان المجرور له صدارة الكلام مثل اسم الاستفهام نحو : على من أكرم ؟ والاصل : على أكرم من . فتقدم الجار والمجرور على أفعل فقط ، دون سائر الجملة ، أو كان مضافا الى اسم استفهام نحو : بكر من ابن من أفضل ؟ والاصل : بكر أفضل من ابن من ؟

وهنا يجب التقديم على أفعل فقط ، لأن الاستفهام له صدر الكلام :

قال فى « التصريح (٣) : «ولا يجوز أن يتقدم الجار والمجرور على المبتدأ وهو المفضل لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى ، لأن المبتدأ أجنبى من الخبر بمعنى أنه ليس معمولا له على الصحيح ، ولأنه لا يفصل بين أفعل و «من» بالمبتدأ لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه . ولا يجوز أن يتقدم فى غير ذلك إلا فى ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

فقالت لها اهلا وسهلا وزودت * جنى النحل بل مازودت منه اطيب (٤)

---

١) المزمل ٢٠ ٢) البيت من الطويل لامرىء القيس فى ديوانه ٦٩ وانظر العينى ٣ / ٦٨٨ ومعجم الشواهد ١٣٨ / ١

٣) ٢ / ١٠٣ ٤) البيت من الطويل للفرزدق فى ديوانه ٣٢ =

وقول الآخر :

ولا عيب فيها غير أن سريعها • قطوف وأن لا شيء منهن أكسل (١)

وقال جرير :

إذا سايرت أسماء يوما ظعينة • فأسماء من تلك الظعينة أملح (٢)

فقدم الجار والمجرور على اسم التفضيل فى الخبر ، وهذا التقديم نادر عند ابن مالك كما ذكر فى الألفية (٣) ولكنه عند الجمهور ضرورة شعرية ، ولذلك يقول الشيخ خالد (٤) « وذلك لأن « أفعل » عامل غير متصرف فى نفسه فلم يكن له أن يتصرف فى معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة » .

وبذلك حكم بأن « أفعل » عامل ضعيف فلا يتحمل معموله إلا مع الاستفهام .

الفصل بينها وبين أفعل :

لا يجوز الفصل كذلك بينه وبين معموله إلا بشبه الجملة ، كما منع التقديم إلا بما سبق ، وذلك كقوله تعالى : « النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم (٥) » وقد ورد الفصل بينهما بـ « لو » كقول الشاعر :

= وانظر العينى ٤ / ٤٣ والهمع ٢ / ١٠٤ والأشمونى ٣ / ٥٢ والدرر ٢ / ١٣٧ .

١) البيت من الطويل لذى الرمة ، وانظر العينى ٤ / ٤٤ والأشمونى ٣ / ٥٢ ومعجم الشواهد ١ / ٢٧٩ وهو فى ديوانه ٤٦١ .

٢) البيت من الطويل لجرير ، وانظر المحتسب ١ / ٩٩ والخصائص ٢ / ٤٥٨ والانصاف ٧٨ ، والخزانة ٤ / ٤٢٣ ومعجم الشواهد ١ / ٨٢ .

٣) ص ٤٤ ٤) التصريح ٢ / ١٠٣ ٥) الأحزاب ٦

ولقوك أطيب لو بذلت لنا * من ماء موهبة على خمر (١)

وقد يفصل بينهما بالنداء ـ كما ذكر الصبان (٢)، أو بنى بـ « أفعل » مما يتعدى « بمن » جاز الجمع بينهما وبين « من » الداخلة عـلى المفضول مقدمة أو مؤخرة نحو : محمد أقرب من بكر من كل خـير، وأقرب من كل خير من عمـرو .

ويمتنع أن تقترن « من » بغير أفعل المجرد من أل والإضافة، والسبب فى ذلك كما قال العلامة الصبان (٣) : « ووجه الامتناع أن الأصل فى المجرد وانما وجب ليعلم المفضول، وهو مع الإضافة مذكور صريحا، ومع أل « فى حكم المذكور، لأن « أل » إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظا او حكما، وتعيينه يشعر بالمفضول، فعلى هذا لا تكون « أل » فى أفعل التفضيل إلا للعهد، لئلا يعرى عن ذكر المفضول » .

فإن ورد عن العرب أول كقول الشاعر :

ولست بالأكثر منهم حصى * وانما العـزة للكاثر (٤)

وقول الآخر :

نحن بغرس الودى أعلمنا * منا بركض الجياد فى السدف (٥)

---

١) البيت لرجل من أزد السراة من الكامل، وانظر المحتسب ١/ ٢٥٣ ومعجم الشواهد ١/ ١٩٠ ٢) حاشيته ٣/ ٣٥ ٣) المصدر السابق ٣/ ٣٤

٤) البيت من السريع للأعشى فى ديوانه ١٠٦ والأشمونى ٣/ ٤٧ والخـزانة ٣/ ٤٨٩ والتصريح ٢/ ١٠٤ ٥) البيت من المنسرح لسعد =

وقد أجاب الرضى (١) عن البيت الأول بقوله :

« إما على أن « من » ليست تفضيلية بل للتبعيض أى لست من بينهم بالأكثر حصى ، وإما على زيادة « أل » و « من » تفضيلية كما فى قوله :

ورثت مهلهلا والخير منه ... زهيرا فنعم ذخر وكذا حزبنا (٢)

أو يقدر « أفعل » آخر عاريا من اللام يتعلق به « من » أى لست بالأكثر أكثر منهم ، وكلامهم ينطبق على الثانى .

ثم يعلل ، عدم الجمع بين اثنين منها بقوله (٣) « لا يجتمع اثنان منها إلا نادرا وإنما لم يخل عن الجميع ، لأن وضعه الأهم لتفضيل الشىء على غيره . ومع « من » والاضافة ذكر المفضل عليه ظاهرا ، ومع اللام هو فى حكم المذكور ظاهرا ، لأنه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا أو حكما - كما ذكرنا فى اللام العهدية - واللام للعهد يعرى عن ذكر المفضل عليه رأسا ، ولو خلا عن الثلاثة كأنه خلا عن ذكر المفضل عليه . فلا يتم فهم المقصود الأهم من وضعه » .

ولحن بعض النحاة بيت أبى نواس :

كأن صغرى وكبرى من فواقعها ... حصباء در على أرض من الذهب (٤)

= القرقرة أو رجل من بنى الحارث ، انظر المغنى ٤٤ (٢٨٦) والعينى ٤ / ٥٥ والأشمونى ٣ / ٤٧ . ١) شرح الكافيه ٢ / ٢٠٥

٢) البيت من الوافر لعمرو بن كلثوم ، وانظر الخزانه ٣ / ٤٩٣ ومعجم الشواهد ٢٨٥ / ١ ٣) شرح الكافيه ٢ / ٢١٤

٤) البيت من البسيط وهو للتمثيل وانظر الاشمونى ٣/٣٩ والتصريح ٢/١٠٢

لأنه : أنث : صغرى و كبرى والواجب فيه الافراد والتذكير أصغر وأكبر وقد أجاب النحاة عن ذلك (١) بأن أبا نواس لم يقصد التفضيل حتى يلزمه فهو كقول العروضيين : فاصلة صغرى ، وفاصلة كبرى ، وقد جمعه الفرزدق فى قوله لتجرده منه .

إذا غاب عنكم أسود الليل كنتم * كراما ، وأنتم ما أقام ألائم (٢)

فإذا جمعه الفرزدق ، فليس فى تأنيثه عيب ، ولحن ، وبعضهم يحمل له بالحكم بأن « من » زائدة ولا محل للزيادة هنا فالأولى الحكم السابق .

وأما « آخر » فهى صفة ، و « من » محذوفة مرادة فى التقدير ، وهى ممنوعة من الصرف ، وهى معدولة ، فيستوى فيها المذكر والمؤنث والمثنى والجمع . ولما كثر حذف « من » معها ، وكثر استعمالها مفردة عن الموصوف نحو : مررت برجل كذا ، وبآخر كذا . أجروها مجرى الأسماء ، فثنوها وجمعوها وأنثوها آخران ، آخرون ، أخر ، أخريان . فصار لها حكمان : حكم الصفة السابق ، وحكم الأسماء . ولذلك أخذت خطا من الحكمين ، فليس لغيرهما حكم كحكمها (٣) .

وفى ذلك يقول السيوطى (٤) :

« وخرج عن الأصل « آخر » ، وهو وصف على أفعل مطابق ، وما هو له

---

١) الاشمونى ٣ , ٤٩   ٢) البيت من الطويل ، وانظر المغنى ٣٨١ (٢٧٠) والعينى ٤ / ٥٧ والتصريح ٢ / ١٠٢ والاشمونى ٣ / ٥١

٣) شرح المفصل ٦ / ١٠٠   ٤) الهمع ٢ / ١٠٤

مطلقا فى الإفراد والتذكير والتنكير وأضدادها نحو : مررت بزيد ورجل آخر ، ورجلين آخرين أو رجالا آخرين . وكان مقتضى جعله من باب التفضيل أن يلازمه فى التنكير لفظ الإفراد والتذكير ، وأنه لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع إلا معروفا كما كان أفعل التفضيل ، فمنع هذا المقتضى ، وكان بذلك معدولا عما هو به أولى ، ولذلك منع من الصرف ، ولم تدخله « من » لأنه لا دلالة فيه على تفضيل لنفسه ولا تأويل ، والصحيح أنه لا يستعمل فى غير الآخر » .

والواقع أن يعيش - رحمه الله - قد جعل لها الحكمين مطلقا ، والسيوطى قد حكم عليها بالخروج من التفضيل ، ولكن ابن هشام(١) قد بين أن « أخر » جمع الأخرى مؤنث آخر » بالفتح بمعنى مغاير و « آخر » من باب اسم التفضيل ، ولكن العرب قالت : أخرى ، وأخر ، وآخرون ، وآخران ثم قال : وإنما خص النحويون « أخر » بالتذكير ، لأن فى « أخرى » ألف التأنيث وهى أوضح من العدل ، وآخرون ، وآخران معربان بالحروف فلا يدخل لهما فى هذا الباب ، وأما « آخر » فلا عدل فيه ، وإنما العدل فى فروعه وامتنع من الصرف للوصف والوزن ، وإن كانت « أخرى » بمعنى « آخرة » ، جمعت على « أخر » مصروفا ، لأن مذكرها « آخر » بالكسر ، فليست من باب اسم التفضيل » .

وهذا ماذكره ابن يعيش وجعلها اسماً ، وليست صفة .

---

١) أوضح المسالك ٤ / ١٢٣ ، ١٢٤ .

القسم الثاني : المضاف إلى نكرة :

إذا اضيف اسم التفضيل إلى نكرة وجب فيه أمران :

أولا : وجوب إفراده، وتذكيره، لأنه على معنى « من ».

ثانياً : وجوب مطابقة المضاف إليه للموصوف في عدده وجنسه، نحو :
الكتاب أفضل صديق، والحياة أكبر جامعة، والمحمدان أكرم رجلين والفاطمتان أحسن بنتين، والرجال أعظم فريق، والنساء أحلى مؤنسات . . وهكذا إذا أردت ثبوت المزيه للأول على جنس المضاف إليه واحدا واحدا أو اثنين اثنين أو جماعة جماعة . والمعنى في المثال « الكتاب أفضل من جميع الأصدقاء إذا فضلوا صديقا صديقا، والحياة أكبر من جميع الجامعات إذا فضلت واحدة واحدة . وهكذا . ترى المضاف بعض المضاف إليه، ومن جنسه ويمتنع أن تدخل « من » الجارة هنا .

ويرى الفراء (١) جواز التأنيث والتثنية إذا اضيف لنكرة قريبة من المعرفة نحو : هند فضلى امرأة تقصدنا، والهندات فضلتا نزورنا، كما أجاز ابن مالك في النكرة (٢) المشتقة المضافة الى « أفعل » عدم مطابقة المضاف إليه للموصوف كقوله تعالى : « ولا تكونوا أول كافر به، ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا (٣) »

وجمهور النحاة على أن التقدير : أول فريق كافر . وفريق « جمع في المعنى فحصلت المطابقة باعتبار المعنى، وأفرد كافر باعتبار إفراد « فريق » في اللفظ.

١، ٢) الهمع ٢ / ١٠٣   ٣) البقرة ٤١

وكذلك قوله تعالى : «ثم رددناه أسفل سافلين (١)» فتجد المضاف إليه «سافلين» جمعا، والموصوف مفرد، وهو الهاء في «رددناه».

ويرى الفراء (٢) : أنه وحد، لأنه في معنى الفعل.

ويذكر العلامة الصبان (٣) : «أن «أسفل» إما صفة أمكنة محذوفة أي إلى أمكنة أسفل سافلين، وهم أصحاب النار، والضمير في «رددناه» هو المستثنى منه لأنه في معنى الجمع، لرجوعه إلى الانسان المراد منه الجنس».

ويرى الشاطبي (٤) : أن محل وجوب المطابقة في المضاف إليه الموصوف إذا كان المضاف إليه جامداً، أما إذا كان مشتقاً فلا».

حكم المعطوف المضاف إلى نكرة :

إذا عطفت على المضاف إلى النكرة مضافا إلى ضميرها قلت : هذا أفضل رجل وأكرمه، هذا أكرم امرأة وأعقله. بتذكير الضمير، وإفراده في المفرد والمثنى، والجمع، والمذكر والمؤنث.

فإذا أضفته «أفعل» إلى معرفة تثنيت وجمعت (٥) وأنثت وهو القياس، وأجاز سيبويه (٦) الإفراد تمسكا بقول الشاعر :

ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفه وأحسنه قذالا (٧)

---

١) التين ٥ ٢) التصريح ٢/١٠٥ ٣، ٤) الحاشية ٣/٣٦

٥) الصبان ٣/٣٥ ٦) الكتاب ٢/٩٦

٧) البيت من الوافر لذى الرمه في ديوانه ٤٣٦ ويس ٢/١٠٤ والدرر ١/٣٤ والكتاب ٢/٩٦ والخزانة ٤/١٠٨ عرضا والهمع ٢/٥٩ والخصائص ٢/٤١٩

أي : « أحسنه من ذكره » ا . هـ

يقول الشيخ يس العليمي (١) : « وخلاصة هذا الرأي وجوب إفراد وتذكير الضمير إذا عطفت على المضاف لنكرة نحو : هذه أكرم امرأة وأعقله ، وهذان أكرم رجلين وأعقله وهكذا » .

ويقول العلامة الصبان (٢) : « والوجه عندي جواز المطابقة إن لم تكن واجبة أو أولى » .

وأرى :

أن هذا رأي وجيه من أبي العرفان جدير بالتقدير والقبول ، حتى لا يؤدي ذلك إلى تشتيت الفكر ، وكد الذهن ، في فهم المراد ، فضلا عن أن المطابقة لبيان المراد من الكلام واجبة .

القسم الثالث : المقترن بأل :

وهذا القسم يجب فيه أمران :

أولا : مطابقته للمفضل في نوعه وعدده نحو : محمد الأكرم ، وفاطمة الفضلى والمحمدان الأفضلان ، والمحمدون الأكرمون ، والهندات الفضليات ، والهندات الفضليات ، أو الفضل : قال تعالى : « سبح اسم ربك الأعلى (٣) » .

قال في التصريح (٣) : فيطابق موصوفه لزوما ، لأنه نقص شبهه بأفعل المتعجب منه ، لاقترانه بأل ، ومع ذلك لابد فيه من ملاحظة السماع ، فإن الاشراف ، والاظراف لم يقل فيهما ، الأشارف وشرفى ، والأظارف والظرفى

---

١) الحاشية ٢/ ٣٦ ٢) الأعلى الآية الأولى ٣) ٢/ ١٠٣

ولا البكرى ، والجدى فى الأكرم والأمجد .

ثانياً : عدم دخول « من » الجارة المفضل عليه ، لأنه لايذكر هنا لنيابة « أل » عنه ، أما الجارة لغيره فتجيء كقول الشاعر :

فهم الأقربون من كل خير ٭ وهم الأبعدون من كل ذام (١)

أما قول الشاعر السابق :

ولست بالأكثر منهم حصى ٭ فمؤول كما سبق .

القسم الرابع : المضاف إلى معرفة

وهذا القسم له أنواع ثلاثة :

١ - نوع يقصد به زيادته على ما أضيف إليه .

٢ - ونوع يقصد به زيادته مطلقة .

٣ - وآخر يؤول بما لاتفضيل فيه .

وإليك الحديث عن كل نوع مما سبق :

أولا : مايقصد به الزيادة على ما أضيف إليه وحده .

وذلك مثل : عمر أقوى الخلفاء ، وأعدلهم ، وعثمان ألينهم عريكة ، وأبو بكر أعظمهم قيادة .

ونقول أيضا : هند أفضل النساء ، أو فضلى النساء ، والمحمدان أفضل القوم أو أفضلا القوم ، والفاطمتان أفضل أو فضليا القوم ، والزيدان أفضل

---

١) البيت من الخفيف ، ولم أعرف قائله وانظر المساعد ٢/ ١٧٢ والصبان على شرح الأشمونى ٢/ ٤٧

أو أفاضل الناس ، والهندات أفضل أو فضليات النساء ، فأنت ترى أن اسم التفضيل مضاف إلى معرفة ، وقصد به التفضيل على المضاف إليه وحده لذلك جاز فيه أمران :

أولا : التزام الإفراد والتذكير ، لمشابهته المجرد ، لنية « من » .

ثانياً : جواز المطابقة للمفضل لمشابهته المحلى بأل فى الخلو من لفظ « من » وقصد به التفضيل على المضاف إليه وحده .

ومن ذلك قول الله تعالى : وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها (١) « فاسم التفضيل « أكابر » مضاف لمعرفة « مجرميها » وهو جمع موافق للمفضل وهو « نا » التى للمتكلمين ، وأكابر مفعول أول لجعلنا » و « فى كل قرية » فى محل نصب المفعول الثانى .

وقد أولها العلامة الصبان بما يخرجها عن استدلال الأشمونى (٢) السابق بأن قال : « والأولى عندى على الاضافة ، تفسيرا لجعل بالتمكين وذلك حتى لا ينسب الظلم الى الله ، ونفى الاختيار عن البشر ، ثم قال : ويحتمل أن فى كل قرية » ظرف لغو » متعلق بجعلنا ، « وأكابر » مفعول ثان ، « ومجرميها » مفعول أول أو فى « كل قرية » الثانى ، ومجرميها ، وجعلنا » بمعنى : صيرنا » ولا إضافة .

ولكن هذا الرأى ذكره ابن السراج (٣) قال الأشمونى : فإن قدمنا « أكابر » مفعولا ثانياً ، « ومجرميها » مفعولا أولا لزمه المطابقة فى المجرد ،

---

١) الأنعام ١٢٣   ٢ ، ٣) شرح الأشمونى ٣/ ٣٩ .

وهذا ما يفسر رأى الصبان السابق ، فالأولى ترك الآية بتأويله الأول وبخاصة أنه يقول : إن الإضافة منوية ، فلتكن ملفوظة أولى .

ومن ورود الافراد قوله تعالى : « ولتجدنهم أحرص الناس (١) على حياة » وقد اجتمع الاستعمالان فى قول الرسول ﷺ : « ألا أخبركم بأحبكم إلى ، وأقربكم منى مجالس يوم القيامة ، أحاسنكم أخلاقا » فقد جاء مفردا فى « أحبكم وأقربكم » وجمعا فى « أحاسنكم » تطابق بذلك بين المفضل والمفضل عليه .

ثانياً : القسم الذى يقصد به الزيادة المطلقة .

فهذا القسم يراد به إثبات الحكم المفضل بدون مشاركة لغيره معه وذلك مثل قولهم : « الناقص (٢) والأشج (٣) أعدلا بنى مروان » أى عادلهم ، لأنه لا يشاركهما أحد فى ذلك الوصف .

ومثـــله : « محمد ﷺ أفضل قريش » أى أفضل الناس من بين قريش .

والغرض من الاضافة هنا : التخصيص - أى تخصيص الموصوف بأنه من القوم الفلانى لا لبيان المفضل عليـــه ، ولذلك يجوز إضافته إلى جماعة ليس هو بعضه ، بخلاف المنوى فيه معنى « من » فإنه لابد أن يكون بعض ما أضيف إليه .

« المثال المشهور : يوسف أحسن أخوته » فيه كلام طويل من حيث صحته وفساده ، وتفسير كل وجه منهما ، فهو مضاف إلى معرفة « أخوته » فإن قصد من إضافته الزيادة مطلقا أى الأحسن من بينهم ، فالإضافة للتخصيص :

---

١) البقرة ٩٦ ٢) هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لأنه نقص أرزاق الجند ٣) هو عمر بن عبد العزيز لشجة فى جبينه .

أو قصد عدم التفضيل مطلقا ، وإنما أراد إثبات الوصف الموصوف بدون تفضيل صحت إضافة والتقدير : حسنهم .

أما إذا أراد من الاضافة التفضيل ، وهذا مايشترط فيه أن يكون المضاف إليه ، و « يوسف » هنا ليس بعض الأخـــوة ، فيلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه ، وهذا ممنوع - والمثال على ذلك غير صحيح .

ولكن إن أول المثال بـ يوسف أحسن الأخوة ، لأنه أحدهم فهذا جائز لتحقق الشرط السابق .

ومثل هذا المثال قولهم : « قصيب أشعر جلدته » .

ويجب في هذا القسم مطابقته للموصوف عددا ونوعا ، كطابقة الصفة للموصوف ، وهذا رأى البصريين ، والكوفيين(١) أجازوا ذلك ولم يوجبوه بدليل قول الشاعر :

ولم أر قوماً مثلنا خير قومهم • أقل به منا على قومهم فخراً (٢)

ثالثاً : النوع الذى لاتفضيل فيه مطلقاً .

وهذا القسم قد خلا من معنى التفضيل ، وقدره في التسهيل (٣) باستعمال أفعل التفضيل عاريا من الاضافة ، والألف واللام دون « من » مجرداً عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو : قوله تعالى : « هو أعلم بكم (٤) » أى عالم أو

١) المساعد ١ / ١٧٥ ٢) البيت من الطويل لزيادة بن زيد ، وهو في الخزانة ٢ / ٢٣٠ والحماسة للمرزوقى ٢٤٤ ومعجم الشواهد ١ / ١٣٧

٣) ص ١٣٤ ٤) النجم ٣٢

صفة مشبهة نحو قوله : « وهو أهون عليه (١) » أى : هين .

وهو مطرد عن المبرد (٢) ، لكثرة الوارد منه ، والأصح قصره على السماع ولزومه الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة » .

فهذا النوع يلزم تجريده من « أل والإضافة » ولا يقترن بـ « من » فإن اقترن بها لا يصح تجريده من التفضيل بأى صورة ، لأن « من » معه قرينة عليه وجارة للمفضول . وقد مثل الشيخ الاشمونى لهذا النوع بقوله تعالى : « ربكم أعلم بكم (٣) » ، وقوله تعالى : « وهو أهون عليه (٤) » ، وقال الشاعر :

وإن مدت الأيدى الى الزاد ولم أكن * بأعجلهم إذا أجشع القوم أعجل (٥)

وقول الآخر :

إن الذى سمك السماء بنى لنا * بيتا دعائمه أعز وأطول (٦)

وقد قاس المبرد ذلك ، وحكى الاشمونى (٧) عن أبى عبيد القول بورود أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه ، ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار ، ويقول المبرد (٨) : « فأما قوله فى الآذان : الله أكبر ، فتأويله : كبير كما قال

---

١) الروم ٢٧ ٢) المقتضب ٣ / ٢٤٥ ٣) النجم ٣٢

٤) الروم ٢٧ ٥) البيت من الطويل للشنفرى وهو فى المغنى ٥٦٠ (٢٠٣) والهمع ١ / ١٢٧ والاشمونى ١/٢٥١ ، ٣ / ٥١ والتصريح ١/٢٠٢ ومعجم الشواهد ١ / ٢٤٩ ٦) البيت من الكامل للفرزدق فى ديوانه ص ٤١٧ والاشمونى ٣ / ٥١ والخزانة ٣/٤٨٦ وابن يعيش ٦/٩٧ ، ٩٩

٧) شرح ٣ / ٣٨ ٨) المقتضب ٣ / ٢٤٥

عز وجل : « وهو أهون عليه » فإنما تأويله : « وهو عليه هين » لأنه لا يقال شيء أهون عليه من شيء ، ونظيره قول الشاعر :

لعمرك ما أدري وإني لأوجل * على أينا تعدو المنية أول (١)

وفي الكامل (٢) : « يقول : فأما قوله جل ثناؤه « وهو أهون عليه » ففيه قولان :

أحدهما : « وهو المرضي عندنا - وهو عليه هين ، لأن الله لا يكون عليه شيء أهون من غيره .

والقول الثاني : وهو أهون عليه عندكم ، لأن إعادة الشيء عند الناس أهون عليه من ابتدائه ، كما يكون أكبر بمعنى : كبير ، وأوجل بمعنى . وجل ، وأصغر ، وأصغر ، وأكبر بمعنى : صغير ، كبير .

ويرى بعض النحاة (٣) : أن أفعل التفضيل لا يخلو من تفضيل وتأولوا ما ورد بالتفضيل التقديري ، وحذف المفضل عليه .

وقال العلامة الاشموني (٤) : « قال في شرح التسهيل : والذي سمع منه فالمشهور فيه التزام الإفراد والتذكير وقد يجمع إذا كان ماهو له جمعاً كقوله :

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم * كراماً ، وأنتم ما أقام ألائم (٥)

---

١) البيت من الطويل لمعن ابن أوس في ديوانه ٥٧ والمقتضب ٣ / ٣٤٦ والخزانة ٣ / ٥٠٥ والاشموني ٢ / ٢٦٨ ويس ٢ / ٥٢ وابن يعيش ٤/٨٧ ، ٦ / ٩٨

٢) ٦ / ٩٦-٩٨

٣) الاشموني ٣ / ٣٨

٤) ٣ / ٣٩

٥) سبق الحديث عنه ص

قال : « وإذا صح جمعـه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث ، فيكون قول : ابن هانئ . « كأن صغرى وكبرى من فقاقعها . . . (١) صحيحاً » .

والواقع : أن من نفى من النحاة وجود أفعل لغير التفضيل ، ماعدا كبير الحقيقة فى رأيه ، لأن صورة أفعل التفضيل ، إنما صيغت لغرض الزيادة فى مشاركة شيئين : سواء أكان ذلك متصلا بالبشر أم برب البشر ، والله يخاطب البشر بلغتهم على وفق مايفهمون ، مع الفرق الراسخ والشاسع بين صفات الله عز وجل وصفات الخلق ، والذين نفوا ذلك بنوه على مذهبهم العقدى ، واللغة تعبير عن أغراض الناس ، ولا دخل للعقيدة فى ذلك ، فإذا خاطب رب العباد الناس بقوله : « ربكم أعلم بكم (٢) » فإن فى الآية مقارنة بين علم الخلق ، وعلم الخالق ، وعلمه بلا شك أوسع ، وأرحب مدى من علم الخلق المحدود المقيد ، ولكنه جرى على لسان الخلق فى تعاملهم ، فالمشاركة موجودة نسبية فى العلم .

وكذلك قوله تعالى : « وهو أهون عليه (٣) » فذلك باعتبار الحوادث ، لا الأمر نفسه ، تصويرا للخلق فى بيان رحابة قدرته التى لاتحد ولا يعجزها شىء ، وقول الشاعر : « بأعجلهم » لامانع من التفضيل فيه ، فالعجلة كثيرة من الناس وهو منهم ، وأما « أعجز وأطول » فالتفضيل موجود على دعائم كل بيت وأما « فشركما لخيركما الفداء » فالرواية الاسم لا التفضيل أى الشر والخير كالسهل ولا دخل للاعتقاد فى صيغ اللغة (٤) .

---

١) سبق الحديث عنه ٢) النجم ٣٢ ٣) الروم ٢٧

٤) الصبان ٣ / ٩٣ .

وأما قول العرب (١) : أنتن أعلم من الحمار ، والعسل أحلى من الخل ، والصيف أحر من الشتاء ، وقولهم : في الشرين . هذا خير من هذا ، وفي القبيحين . هذا أحسن من هذا . وفي النقيضين هذا أحب الى من هذا . وفي العسرين : هذا أهون من هذا .

يقول الصبان (٢) : نقلا عن الدماميني « فإن ذلك فيه التفضيل ، لحصول المشاركة التقديرية ، ولو كان في التهكم كالأمثلة السابقة الواردة عن العرب » ا.هـ

وهذه المشاركة التقديرية عند المتكلم هي التي أدخلته في التفضيل .

ويقول الرضى (٣) : « ليس المقصود في نحو قولهم : أنا أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا . تفضيل المتكلم على الشعر ، والمخاطب على القول ، بل المراد بعدهما عن الشعر والقول ، وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل عن المفضول فـ « من » في مثله ليست تفضيلية ، بل هي مثلها في قولك : أنا بعيد منه ، تعلقت بأفعل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل » ا.هـ

وقد عقد العلامة الصبان (٤) لهذا الموضوع تحقيقا نقله عن الزمخشري (٥) حيث وجه الوارد عن العرب توجيها جيدا ، وأوجهه إلى أحوال أربعة ، بين معناه في كل حالة ، بحيث لا يخرج أي مثال عما ذكره رحمه الله ، حيث قال : « وفي الكشاف من وجيز كلامهم : الصيف أحر من الشتاء ، أي الصيف أبلغ

---

١) انظر درة الغواص ص ٦٥
٢) الحاشية ٣ / ٣٧
٣) شرح الكافية ٢ / ٣٢
٤) الحاشية ٣ / ٣٨
٥) الكشاف جـ ٣ ص ٢٢١ .

فى حره من الشتاء فى برده . هذا نصه ، وعلى هذا يؤول قولهم : العسل أحلى من الخل ونحوه .

وتحرير هذا الموضع أن يقال : لأفعل أربع حالات :

أحدها : وهى الحالة الأصلية أن يدل على ثلاثة أمور :

أحدها : اتصاف من هو له بالحدث الذى اشتق منه ، وبهذا الأمر كان وصفا .

والثانى : مشاركة مصحوبه له فى تلك الصفة .

والثالث : تميز موصوفه على مصحوبه فيها ، وبكل من هذين الأمرين ، فارق غيره من الصفات .

والحالة الثانية أن يخلع عنه ما امتاز به من الصفات ، ونتجرد للمعنى الوصفى .

والحالة الثالثة : أن تبقى عليه أموره الثلاثة ، ولكن يخلع عنه قيد الأمر الثانى ، ويخلفه قيد آخر ، وذلك أن الأمر الثانى ، وهو الاشتراك كان مقيدا بتلك الصفة ، فصار مقيدا بالزيادة ، ألا ترى أن المعنى فى المثال . أن للعسل حلاوة ، وأن تلك الحلاوة زائدة ، وأن زيادتها أكثر من زيادة حموضة الخل .

والحالة الرابعة : أن يخلع عنه الأمر الثانى ، وقيد الأمر الثالث ، وهو كون الزيادة على مصحوبه ، فتكون دلالته على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما فى « يوسف أحسن أخوته » ا . هـ

وهذا نظر جيد فى معنى الصيغ ، ودلالتها فى العربية .

أما « زيد أعقل من أن يكذب » فظاهرة مشكل ، إذ قضيته تفضيل زيد فى العقل على الكذب ولا معنى .

وقد وجه ابن هشام فى المغنى (١) بوجهين :

أحدهما : أن تكون على تأويل أن والفعل بالمصدر ، وتأويل المصدر بالوصف كما قيل فى قوله تعالى : « وما كان هذا القرآن أن يفترى (٢) » إن التقدير : ما كان افتراء ، بمعنى : ما كان مفترى ، وفى قوله تعالى : « ثم يعودون لما قالوا (٣) » إن التقدير : يعودون للقول بمعنى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار كما هو الموافق لقول جمهور العلماء ، إن العود الموجب للكفارة هو العود للمرأة ، لا العود إلى القول نفسه ، كما يقوله أهل الظاهر .

ولكن يضعف هذا الوجه : أن التفضيل على الناقص لا فضل فيه .

الثانى : أن أفعل ضمن معنى « أبعد » فمعنى المثال : زيد أبعد الناس من الكذب ، لفضله على غيره ، « فمن » هذه ليست الجارة المفضول بل متعلقة بأفعل لتضمنه معنى « أبعد » ، والمفضول متروك أبدا فى مثل ذلك ، لقصد التعميم .

قال الصبان (٤) : « وهذا الثانى وإن أقره فيه أيضاً نظر من جهة أن الفعل الذى يسبك هو وما بعده فى المثال بالمصدر مسند إلى ضمير المفضل ، فينبغى عند السبك أن يضاف المصدر إلى هذا الضمير ، كما تقول فى : أعجبنى ما صنعت

---

١) على حاشية الأمير ٢ / ٢٢٠ ٢) يونس ٣٧

٣) المجادلة ٣ ٤) ٣ / ٣٩ .

المعنى : أعجبنى صنعك - وإذا فعل ذلك فى المثـال صار معناه : زيد أبعد الناس من كذبه . فيلزم مشاركة الناس له فى البعد من كذب نفسه ، وزيادته عليهم فى البعد ، وهذا عن فطان التوجيه بمعزل ، ا هـ

وهذا ماعناه سابقا الرضى فى المثال أن المقصود به البعد عن الوصف وهو مستعمل فى بعض مدلوله دون بعض ، ولكن الصبان يرد رأى الرضى ، كما رد التوجيه الثانى لابن هشام فى المضى بقوله : إن فيـه نسبة نحو قول كذا والكذب إلى المخاطب ، وقد يدفع هذا ، وتنظير الدمامينى فى الثانى بأن نسبة ذلك لتوهمه فيه ، لا لتلبه به فافهم قوله .

وأرى :

أن الحالة الأولى هى المقصودة من صياغة اسم التفضيل ، بأنه وصف يدل على اشتراك بين شيئين زاد أحدهما على الآخر فى تلك الصفة .

أما الحالة الثانية : فيقصد بها دلالته على الوصف فقط بدون نظر إلى الزيادة المشتركة بينهما نحو : أعلم أى عالم ، وأهون ، هين .

والثالثة : توجيه مايأتى من الأمثلة التى لا تفيد الاشتراك فى صفة واحدة ، كالعسل ، والخل . فيكون الوصف الجامع بينهما الزيادة فى كل صفة منهما ، لا فى الصفة المشتركة السابقة لأنها غير موجودة .

والرابعة . أن يجمع الصفة المشتركة بينهما ، ولكن الزيادة فيهما مطلقة لامقيدة بتلك الصفة ، وهو الكلام الذى تحدث فيه السابقون ، فلا يحمل جديدا ، إلا دقة التقسيم ، وترتيب الأقسام ، وحسن الصياغة ؟

الفصـــل الخامس

عمل اســـم التفضيل

اسم التفضيل من المشتقات الخاصة التي تعمل عمل فعلها رفعاً ونصباً ، ويتعلق بها الظرف ، والجار والمجرور نحو : محمد أكرم في الحديث عفـــة وأقوى في الايمان يقيناً ، وأجمل أمس بياناً .

فالجار والمجرور والظرف يتعلقان بأفعل ، والمنصوب بعده يعرب تمييزاً ، كما نجده كثيراً يرفع الضمير المستتر نحو : الكتاب أصدق صاحباً ، وأجمل مؤنساً والحياة أكبر معلم . . . وهكذا : -

ففاعله ضمير مستتر فيه تقديره : هي أو هو ، في الأمثلة ، لأن فيه رائحة الفعل.

رفعه للظاهر أو للضمير البـارز :

ولكن العرب لم يرد عنهم رفع اسم التفضيل للاسم الظاهر أو الضمير البارز بكثرة ولكنه قد ورد بقلة في لغة ضعيفة حكاها سيبويه (١) عنهم فقـال : « ويرفع الظاهر في لغة قليلة مثل : مررت برجل أكرم منه أبوه » وسماها مسألة الكحل . وقال الرضي (٢) : « وعلل سيبويه سر رفعه الظاهر في مسألة الكحل ، للاضطرار إلى العمل ، لأنه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء » و « الكحل » مبتدأ ، والجملة صفة ، ولا خبر للابتداء ، ولا يجـــوز ذلك

---

١) الكتاب جـ ٢ ص ٢٣٢ ، ٢٤٨ ٢) شرح الكافيه ٢ / ٢٢١

فالسماع هو السبب فى رفعه الظاهر، لا لتعليل آخر، ا.هـ

ويوضح العلامة الأشمونى (١) سر رفعه لما سبق بقوله :

« وذلك لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه فى حال تجريده، لا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع، وهذا إذا لم يعاقب فعلا، وإلا فقد ثبت بكثرة رفعه للفاعل - وذلك فى مسألة الكحل - كما سماها سيبويه والنحاة تقول : ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد، واكتملت فى هذا المثال كل شروط النحاة فى ذلك .

فقد سبقه نفى وهو « ما »، ومرفوعه وهو الكحل، أجنبى. أى : غير ملابس لضمير الموصوف وهو « رجلا »، وهو مفضل على نفسه مرتين باعتبارين مختلفين فالكحل فى عين زيد مفضل، وفى عين غيره مفضل عليه، ووقع بين ضميرين ثانيهما له، والآخر للموصوف، وهذه الشروط مأخوذة من الأمثلة الواردة عن العرب حال رفعه الظاهر .

وعلى ذلك « فالكحل » فاعل بأحسن، ومن ذلك الحديث الشريف « ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة (٢) » .

وقال الشاعر :

ما علمت امرأ أحب إليه البذل منه إليك يا ابن سنان (٣)

---

١) شرحه ج ٣ ص ٢٩   ٢) انظر الى صحيح البخارى « باب صيام عشر ذى الحجة .   ٣) البيت من الخفيف، ولا يعرف قائله، وانظر الى الهمع ٢ / ١٠٢ والدرر ٢ / ١٣٧ والشذور ٤١٦ .

ويقول ابن مالك(١) «والسبب في رفعه الظاهر في هذه الحالة تهيؤه بالقرائن أن يقال : بدله : ما رأيت رجلا يحسن في عينيه الكحل كحسنه في عين زيد ، ولا يختل المعنى بخلاف قولك في الاثبات «رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد» فإن إيقاع الفعل فيه موقع أفعل بغير المعنى ، فكان رفع أفعل للظاهر ، بوقوعه موقعا صالحا للفعل على وجه لا يغير المعنى ، بمنزلة إعمال اسم الفاعل الماضي معنى إذا وصل بالألف واللام ، فإنه كان ممنوع العمل ؟ لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه ، فلما وقع صلة قدر بفعل وفاعل ، ليكون جملة ، فإن المفرد لا يوصل به موصول فانجبر بوقوعه موقع الفعل ما كان فائتاً من الشبه ، فأعطى العمل بعد أن منعه» .

والسماع أقوى حجة في العمل فقد ورد «مررت برجل أفضل منه أبوه أو أنت» . قال في التصريح (٢) :

«ويرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها سيبويه ... أفضل بالفتحة على أنه صفة لرجل ، وبرفع الأب ، «وأنت» على الفاعلية بأفضل على معنى : فاقه في الفضل ، أبوه أو أنت . وأكثر العرب يوجب رفع «أفعل» على أنه خبر مقدم ، و «أبوه أو أنت» مبتدأ مؤخر ، وفاعل «أفضل» ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر ، في موضع نعت لرجل ، ورابطها الضمير المجرور بمن ، ويطرد ذلك الرفع للظاهر إذا حل أفعل التفضيل محل الفعل مع موافقة المعنى ، والفعل يرفع الظاهر ، فكذلك

---

١) الهمع ٢/١٠٢ .   ٢) التصريح جـ ٢ ص ١٠٦

ما حل محله ».

وقال ابن مالك (١) بقياس النفي على النهي نحو: لا يكن غيرك أحب إليه الخير منك، وعلى الاستفهام نحو: هل في الناس رجل أحق به، الحمد منه بمحسن لا بمن ».

وعلى عادة أبي حيان (٢) في التصدي لابن مالك ورد كل رأي يذهب إليه مهما كان دليله فيقول « إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفي وجب اتباع السماع فيه، والاقتصار على ما قالته العرب، ولا يقاس عليه ما ذكر من الأسماء ولا سيما ورفعه الظاهر إنما جاء في لغة شاذة، فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السماع، ثم قال: على أن إلحاقها بالنفي ظاهر في القياس، ولكن الأولى اتباع السماع ».

وهنا تجده متناقضا مع نفسه، فـآنا يقبح رأي ابن مالك ويستهجنه، ومرة أخرى يعود إلى استحسانه وتأييده، وهذا مثار العجب والدهش، وكل ذلك في قضية واحدة.

ولكن من الثابت أن صياغة مثل هذه الأمثلة في التعبير اللغوي تحتاج إلى دقة فهم، وبراعة من المتكلم بحيث يسير على نسق الوارد عن العرب في ذلك. فمثلا تقول: لمدرس يمتاز في بلاغته، تفضله على غيره من زملائه.

« ما رأيت مدرساً في لسانه البلاغة أحسن منه في لسان غيره »

وما شاهدت وجوها أجمل فيها النضارة منها في وجوه غيره من عباد الله.

---

١) الهمع ٢ / ١٠٢ ٢) الهمع ج ١ ص ١٨١

نحو : « وما علمت أراضى أكثر فيها المعادن منه فى أرضنا العربية » .
وكذا . . ومنه قول العرب : « ما رأيت كذبة أكثر عليها مشاهد من كذبة أمير على منبر » ونحو ذلك .

ولقد حفل علماء النحو بهذا المثال ، وعرفت بمسألة الكحل عندهم وأفردوها بالتأليف ، وتصرفوا فيها تصرفا كبيرا كما ذكر السيوطى (١) .

قال العلامة الأشمونى (٢) :

« فلو لم يجعل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدأ . فيلزم الفصل بين أفعل و « من » بأجنبى » ثم يقول : وقد يحذف الضمير الثانى ، وتدخل « من » إما على الظاهر أو على محله ، أو على ذى المحل فتقول : من كحل عين زيد ، أو من عن زيد ، أو من زيد . فتحذف مضافا أو مضافين ، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشىء نحو : ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل » وقالوا . ما أحد أحسن به الجميل من زيد ، ثم أضيف الجميل إلى زيد ، لملابسته إياه ثم حذف المضاف الأول ثم الثانى » ا . هـ

وهكذا : ترى شدة اهتمام النحويين بهذه المسألة لندرتها فى العمل .

قال ابن هشام (٣) : « فالأرجح تعين الابتدائية فى نحو : هل أفضل منك زيد لأن اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الخبر ، ويجوز الفاعلية على قلة . ومن المشكل قوله :

---

١) الهمع جـ ١ ص ١٨١ ٢) شرح الأشمونى ١ / ١٩٢

٣) المغنى ٥٨٠ ت المبارك ط بيروت .

خبير نحن عنـــد الناس منكم * إذا الداعي المثوب قال : يالا (١)

لأن قوله « نحن » إن قدر فاعلا لزم إعمال الوصف غير معتمد ، ولم يثبت ، وعمل أفعل في الظاهر في غير مسألة الكحل - وهو ضعيف - وإن قدر مبتدأ لزم الفصل به ، وهو أجنبي بين : أفعل ومن ، وخرجه أبو علي ، وتبعه ابن خروف على أن الوصف خبر « لـ نحن » محذوفة ، وقدر « نحن » المذكورة ، توكيدا للضمير في أفعل .

والواقع : أن كلام ابن هشام - في أن عمل الوصف غير معتمد لم يثبت غير سديد فإن الكوفيين يجيزون ذلك مستدلين بقول الشاعر :

خبير بنو لهب فلاتك ملغيـــا * مقالة لهبي إذا الطير مرت (٢)

الذي ينصبه من المفاعيل :

بالتتبع والاستقراء وجد أن « أفعل » ينصب المفعول فيه وهو الظرف والمفعول لأجله ، والحال وباقي المفاعيل ماعدا : المفعول به ، والمفعول معه والتمييز إذا كان محولا عن الفاعل في المعنى ، فإن لم يكن كذلك بأن كان « أفعل » مضافا إلى غيره جاز نحو : شوقي أعظم شعراء عصره شعرا ، وأكثرهم نتاجا ،

---

١) البيت من الوافر لزهير بن مسعود الضبي ، وهو في التصريح ١ / ٢٤٦ ، والخزانة ١ / ٢٨٨ والهمع ١ / ١٨١ والمغني ٢١٩ ، ٤٤٥ (٢٠٣ ، ٢٨٦) والعيني ١ / ٥٢٠

٢) البيت من الطويل ، مجهول القائل ، وانظـــر معجم الشواهد ١ / ٧٣ والعيني ١ / ٥١٨ والتصريح ١ / ١٥٧ والهمع ١ / ٩٤ والدرر ١ / ٧٢ والاشموني ١ / ١٩٢ .

وأعظمهم تصويرا . وأما قول الشاعر :

أكر وأحمى للحقيقة منهم * وأضرب منا بالسيوف القوانسا (١)

وقول الله تعالى : « الله أعلم حيث يجعل رسالته (٢) » فإنهما منه وبان بفعل مقدر من معنى « أفعل » التفضيل « فالقوانسا » مفعول به بفعل مقدر ، يدل عليه « أضرب » أى يضرب ، و « حيث » مفعول به لفعل يقدر من مادة أفعل التفضيل « أعلم » أى يعلم .

قال الرضى (٣) : « مشابهة اسم التفضيل ضعيفة ، فلا يرفع الظاهر إلا بشروط ، ولا ينصب المفعول به ، لا لا شبهة تبعاً لذلك ، ويقدر فعل إن ورد » .

ويقول ابن عقيل (٤) : « ويرفع الظاهـــر إذا أشبـه أفعل فى التعجب قبل مفضول مذكور كالكحل ، أو مقدر مثل : ما رأيت قوما أشبه بعض ببعض من قومك ، ولا ينصب مفعولا به ، وما ورد يؤول ويعـــدى تعديه أفعل فى التعجب » .

والخلاصـــة :

أن اسم التفضيل إنما يرفع الظاهر فى مسألة الكحل ، ولا ينصب المفعول به وما ألحق به لضعفه عن العمل . وعدم ورود السماع بذلك .

---

١) البيت من الطويل لعباس بن مرداس ، وانظر ابن يعيش ٦ / ١٠٥ ، ١٠٦ والخزانة ٣/ ٥١٧ والمغنى ٦١٨ والتصريح ١ / ٣٩ والاشمونى ٣ / ٥٦ والأصمعيات ٢٠٥ ٢) الأنعام ١٢٤

٣) شرح الكافيه ٢ / ٢١٩ ٤) المساعد ٢ / ١٧٥

عمله الجـــر :

يعمل أفعل التفضيل الجر إذا كان مضافاً إلى نكرة نحو : الأمين أكفأ رجل لتولي المنصب ، أو أل معرفة مثل « الرجل المخلص أحب الناس إليهم » فهو مضاف فيهما الى مابعده ، والمضاف يعمل الجر في المضاف إليه .

تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر :

يعدى أفعل التفضيل بحروف الجر إن أخذ من فعل متعد بنفسه . فإن دل على حب أو بغض أو على معناهما . وكان مفعولا به في المعنى عدى باللام نحو : المؤمن أحب للدين من غيره . وأبغض للخروج عن أحكامه . والتقي أحب لله من نفسه .

فلو وضعت الفعل مكان أفعل التفضيل . لصح المعنى به - على ماسبق - وإن كان فاعلا منصوبا جئت بإلى بدل اللام نحو : المؤمن أحب إلى الله من غيره . - الحياة أحب إلى الكافرين من الآخرة . فلو أتيت بالفعل المشتق منه أفعل التفضيل لصح المعنى نحو : يحب المؤمن الله أكثر من غيره .

فإن كان أفعل التفضيل متعديا بنفسه . ودل على العلم كان تعديته بالباء نحو : أنا أعلم بصديقي من غيري ، وعرف بأحواله .

فإن دل على غير العلم عدى باللام نحو : هو أطلب للعلم من غيره ، وأحسن للجار . وأقرب الناس .

وإن كان أفعل التفضيل مصوغا من فعل لازم . فإن يعدى بحرف الجر الذي عدى به لا بغيره نحو : هو أزهد في الدنيا ، وأسرع إلى الخير ، وأبعد من

الأئم ، وأحرص على الحمد ، وأجدر بالحلم ، ومثل ذلك وكان عمر أبعد الناس عن التعلق بالدنيا ، وأشفقهم على الرعية وأخذهم لنفسه فى طاعة الله تعالى (١)

قال ابن مالك - رحمه الله - وإن كان من متعد الى اثنين عدى إلى أحدهما باللام ، وأضمر الناصب الثانى نحو : هو أكسى للفقراء الثياب : أى يكسوهم الثياب ، وذلك لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به .

ويقول السيوطى (٢) : وحكى ابن مالك فى التسهيل (٣) :

« وذهب بعضهم إلى أنه ينصب المفعول به وإن دل بما لا تفضيل فيه .

وقال أبو حيان : وهذا الرأى ضعيف ، لأنه وإن أدل بما لا تفضيل فيه فلا يلزم منه تعدية كتعديته أو للتراكيب خصوصيات » .

وأرى :

أن أبا حيان على حق فى رده هذا المذهب ، لأن النحاة أجمعوا على عدم نصبه المفعول به ، وما ورد فهو منصوب بفعل مقدر مناسب .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

---

١) شرح الأشمونى بتصرف ٣/ ٣٩ ٢) الهمع ٢/ ١٠٢

٣) ص ١٣٥

خاتمة البحث ونتائجه

بعد هذه الدراسة العلمية بين أرجاء أساليب التعجب فى العربية أستطيع أن ألخص نتائج هذا البحث فى الأمور الآتية :

أولا : اللغة العربية دقيقة التراكيب ، تهتم بمناسبة المعنى للصياغة مما يدل على عمق هذه اللغة ، واتساع مداها .

ثانياً : التعبير عن المعنى له وسائله المختلفة ، فمرة بالحروف كالشرط والاستفهام والنداء وآنا بالاسماء كالاشارة والموصول وطوراً بالصيغ كالتعجب والمدح والذم ، وكل ذلك فى دقة واتساق .

ثالثاً : النحو يهتم باللفظ اهتمامه بالمعنى فى تناسب واضح ودقة رائعة ، وهذه حقيقة يجتليها من له بصر ، وترد على المتسرعين الذين يصدرون أحكاما ساذجة غير دقيقة ولا سديدة .

رابعاً : النحاة جاهدوا فى سبيل بناء هذا الصرح الكبير مستقرئين الأساليب مستنبطين منها الأحكام فى حيدة ومهارة فلهم الشكر والتقدير .

خامساً : للعربى قدرته العجيبة فى التعبير عن معنى التعجب بأساليبه المختلفة وحاسته اللغوية قصرته على أساليب محددة ليصل بها الانسان إلى غرضه من إنشاء التعجب .

سادساً : أساليب التعجب منها ما هو سماعى ومنها ما هو قياسى ، وهو أربعة أقسام والتطبيق عليها جائز مع مراعاة أحكامه حتى يتسق مع الأسلوب العربى الأصيل له .

سابعاً : هذا الباب أبحاثه مفتتة ، فالأولى جمعه فى باب واحد حتى لا تثقل على طالب العربية وتوفر عليه وقتاً وجهداً ويقبل الطلاب على دراسة تراسهم فى شوق وحب .

والله من وراء القصد ؟



تم بحمد الله وتوفيقه ؟

مطبعة ومكتبة الرضا بطلخا
عبد العال البدراوى محمد
ش الجمهورية ت ٣٢٦٦٥٦٢

رقم الإيداع فى دار الكتب المصرية
١٩٩١/٧٣٨٤

ثبت المراجع والمصادر

١ - القرآن الكريم .

٢ - الحديث الشريف .

٣ - الأشباه والنظائر للسيوطى ط دائرة المعارف العثمانية ١٣٥٩ هـ

٤ - الأصمعيات للأصمعى ت هارون وشاكر مصر ١٩٦٤ م

٥ - الآمالى لابن الشجرى ط دار الجيل بيروت ١٩٧٩ م

٦ - الانصاف فى حل مسائل الخلاف لابن الانبارى ط السعادة ت محى الدين

٧ - أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ط دار الجيل بيروت ١٩٧٩ م

٨ - البحر المحيط لأبى حيان الاندلسى ط بيروت .

٩ - تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد لابن مالك ت بركات ط وزارة الثقافة

١٠ - التصريح على التوضيح للشيخ خالد الازهرى ط التجارية بمصر ١٩٥٤ م

١١ - حاشية الخضرى للشيخ الخضرى ط الحلبى مصر ١٢٥٠ هـ

١٢ - حاشية الشبان على الاشمونى ط الحلبى بمصر .

١٣ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى ت هارون ط الهيئة م

١٤ - الخصائص لابن جنى ت النجار ط دار الكتب المصرية .

١٥ - درة الغواص لأبى القاسم الحريرى ت أبو الفضل ط نهضة مصر ١٩٧٥

١٦ - ديوان امرىء القيس ت محمد أبو الفضل ط دار المعارف ١٩٨٤ م

١٧ - ديوان أوس بن حجر ت د محمد نجم - دار صادر بيروت ١٩٦٧ م

١٨ - ديوان ذى الرمة بشرح الباهلى ت د/ عبد القدوس ط دمشق ١٩٧٣ م
١٩ - « زهير بن أبى سلمى ط دار الكتب المصرية ١٣٦٣ هـ
٢٠ - « عبيد الأبرص ت د/ حسين نصار ط الحلبى ٩٥٧ م الاولى
٢١ - « عنتره بن شداد ط دار صادر بيروت .
٢٢ - « قيس بن الملوح جمع الدالى ط الحلبى ١٣٠٨ هـ القاهرة
٢٣ - شرح الاشمونى ط الحلبى بمصر .
٢٤ - « شرح المعلقات للتبريزى ت د/ قباوة - مجمع اللغة دمشق .
٢٥ - « جمل الزجاجى لابن عصفور ت د/ أبو جناح ط الاوقاف العراق
٢٦ - « المفضليات للضبى ت د/ قباوة مجمع اللغة دمشق .
٢٧ - عدة السالك الى الفية ابن مالك للشيخ محى الدين ط دار الجيل بيروت
٢٨ - عمدة الحافظ ، وعدة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك ت الدورى بغداد
٢٩ - العينى على حاشية الصبان ط الحلبى بمصر .
٣٠ - الكافيه للرضى ط بيروت .
٣١ - الكتاب لسيبويه ت هارون ط الهيئة ١٩٧٧ م
٣٢ - الكشاف للزمخشرى ط دار المعرفة بيروت .
٣٣ - اللمع لابن جنى ت د/ حسين شرف . الاولى ١٣٩٨ هـ
٣٤ - لسان العرب لابن منظور المصرى الافريقى ط دار المعارف ١٩٧٩ م
٣٥ - المرتجل لابن الخشاب ت حيدر دمشق ١٩٧٢ .
٣٦ - المساعد لابن عقيل ت بركات ط دار الفكر - دمشق الاولى ١٩٨٢ م

٢٧ - معجم شواهد العرب لعبد السلام هارون ط السعادة ١٩٧٣ م

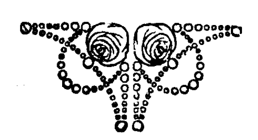
٣٨ - مغني اللبيب ت مازن ، وحمد الله ط دار الفكر ، بيروت - الثالثة

٣٩ - المقتضب للمبرد ت الشيخ عضيمة ط المجلس الأعلى بمصر

٤٠ - النحو الوافي لعباس حسن ط دار المعارف ١٩٦٤ م

٤١ - همع الهوامع للسيوطي ط دار المعرفة بيروت .

٤٢ - يس الحمصي على الفصيح ط التجارية بمصر ١٩٥٤ م .



محتوى البحث

إعتـــذار

نعتذر للقـارىء الكـريم عمـا يصادفه من بعض الأخطاء المطبعية .

رقم الإيداع فى دار الكتب المصرية

١٩٩١ / ٧٣٨٤